مؤسسة مقتدر حرب

...اء في الإبداع : واقع وآفاق

المؤتمر الثالث

...مع الرياضي

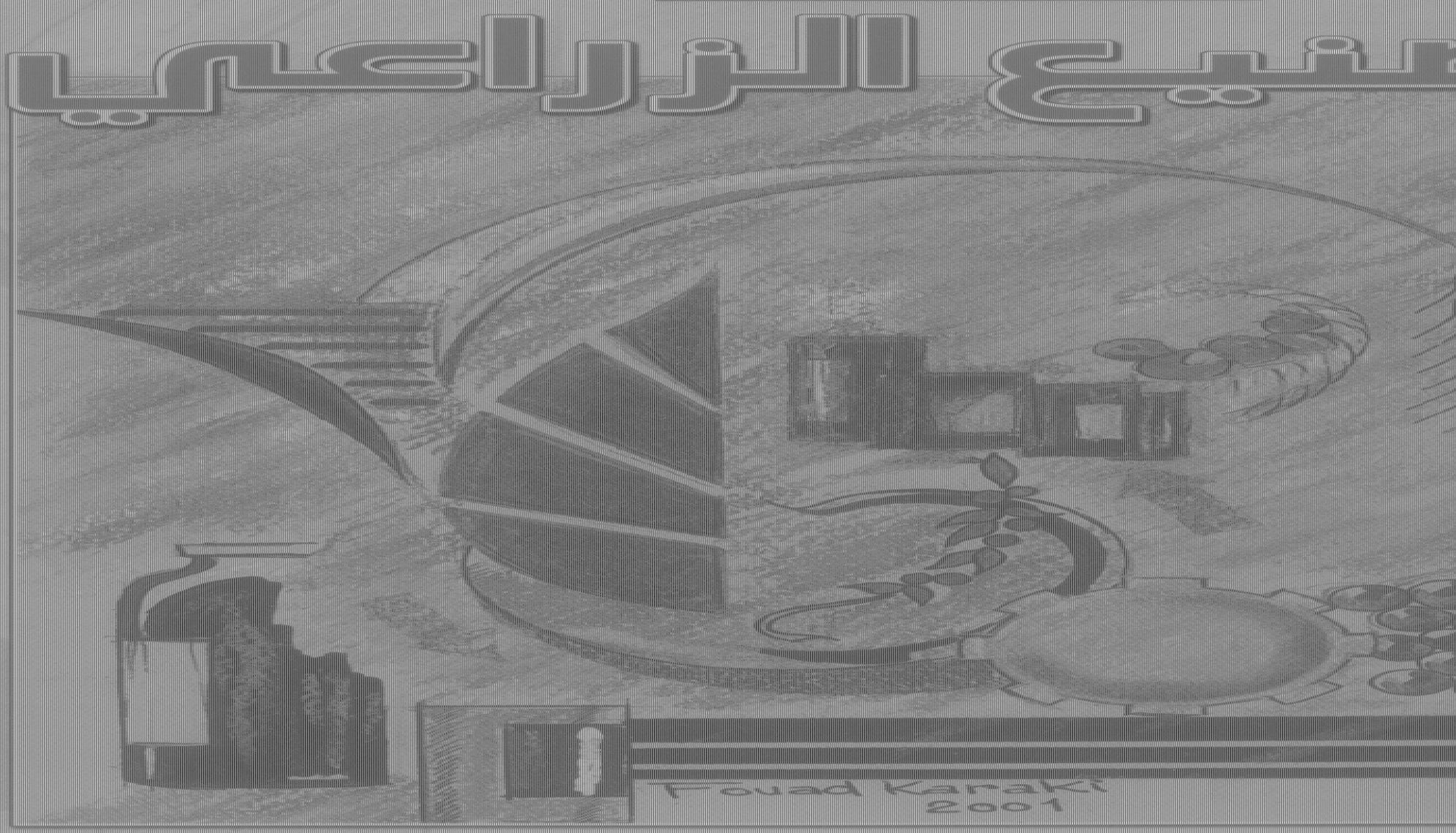

الأحد ١٢ أيار ٢٠٠١
ملعب ١ - بارك أوتيل

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الإنماء في البقاع: واقع وآفاق

المؤتمر الثالث

التصنيع الزراعي

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

الإنماء في البقاع: واقع وآفاق

المؤتمر الثالث

التصنيع الزراعي

الأحد ١٣ أيار ٢٠٠٠

شتورا ـ بارك أوتيل

الإنماء في البقاع: واقع وآفاق التصنيع الزراعي

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري ممثلاً بمعالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد اللّه عقدت الجمعية مؤتمرها الثالث في البقاع تحت عنوان «الإنماء في البقاع واقع وآفاق ـ التصنيع الزراعي»، وذلك في فندق بارك أوتيل شتورا نهار الأحد في ١٣ أيار ٢٠٠١ بحضور حشد من الفعاليات الرسمية والزراعية والاقتصادية والسياسية.

بداية كانت كلمة عريف المؤتمر الدكتور يحيى حمود رحّب من خلالها بالحضور والمشاركين بأعمال المؤتمر، وقال بأنه لا يضاهي كلمة «إنماء» شكلاً ومضموناً إلا كلمة «وعي». فالوعي اللازم قادر على محاكاة الضرورة وتحويلها بالتالي إلى إنجاز كبير يتمثل في التنمية في ظل هذا العالم المتغير، وأن التنمية هي عملية شاملة لكل المرافق والميادين.

ثم تحدث رئيس المؤتمر الدكتور صلاح الدين عيسى عن دور التصنيع الزراعي في استنهاض الاقتصاد الوطني، وإنعاش الإنتاج الزراعي، وتصريف الفائض، وتوفير العديد من فرص العمل الجديدة. ثم أكد بأن قطاع التصنيع الزراعي هو من أهم القطاعات الإنتاجية الواعدة من جهة، والأكثر قدرة على المنافسة التسويقية وبما هو مرتبط بالأسواق العربية والعالمية من جهة ثانية، مشيراً

إلى امتلاك لبنان مقومات التصنيع والتحديث والتسويق إضافة إلى الكفاءات البشرية. ورأى رئيس المؤتمر أن التصنيع الزراعي هو أحد الخيارات الأساسية للمعالجة الفورية للأزمة الزراعية وأحد أهم العناوين الرئيسية للتنمية الزراعية.

ثم كانت كلمة رئيس الجمعية الدكتور بلال حمد حيث اعتبر أن التصنيع الزراعي هو أحد أهم الموضوعات التي تهم الاقتصاد اللبناني والبقاعي بصورة خاصة. وقال: «إذا كانت جمعيتنا تُعنى بالإنماء والثقافة والعلوم فهي تقوم بذلك بجهد أعضاء أصحاب كفاءات عديدة ومتنوعة، أعضاء نذروا أنفسهم متطوعين في سبيل خدمة وارتقاء مجتمعاتهم ووطنهم». ودعا رئيس الجمعية إلى التكاتف والتعاضد وشبك الأيدي ونبذ الخلافات والابتعاد عن الطروحات الانقسامية والتقسيمية ليتمكن القيّمون على أوضاع البلد والناس من ترجمة ما نفذ من بنى تحتية اقتصادية إلى تحريك للاقتصاد وإعادة إطلاق ورشة الإنماء والإعمار وإيجاد فرص عمل. ودعى إلى التمسك بشراسة وعنفوان بالخط العربي والنهج القومي لمواجهة الغطرسة الصهيونية. ثم تساءل عن كيفية زرع بذور التفاؤل في نفوس الشباب اللبناني التواق إلى الهجرة والرحيل ونزع الوطن من الهوية والتفتيش عن أوطان بديلة.

ثم كانت كلمة معالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد اللّه حيث اعتبر أن هذا المؤتمر الذي يشكّل فسحة حوار جديدة لتمازج الأفكار والآراء بما يخدم المواطن أولاً والقطاع الزراعي في كل تشعباته والاقتصاد الوطني على وجه العموم، وقال: «لقد تخطى مفهوم التنمية هدف تلبية حاجات الإنسان المادية وحدها إلى محاولة الاستجابة لمختلف ضرورات الحياة الإنسانية بجميع نواحيها، مع الحرص طبعاً على الطبيعة والبيئة المحيطة حتى لا تكون التنمية الآنية على حساب مستقبل الأجيال اللاحقة».

ورأى أن التنمية لم تعد تقتصر على ميدان بعينه، بل أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي وظاهرة تزايد الثروة مضافاً إليها تطوير وتغيير أصبح من الضروري أن يكون جذرياً في مفهوم البنى الاقتصادية وحلقاتها المتصلة بفعل التطور التقني

وازدياد الكفاءة والمهارة البشرية وانفتاح القطاعات الاقتصادية المنتجة على بعضها البعض، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في حركة اقتصادية مترابطة ومنظمة ومتوائمة خطواتها في قطاع ما مع باقي القطاعات الأخرى، ومبنية على وقائع الإمكانات والوسائل المتاحة والنظرة المستقبلية المتوقعة المستندة إلى الإحصاءات والمعلومات الحقيقية. ومع ذلك كله قرار سياسي يتفهم حاجات المواطن ويوجه المؤسسات العامة والخاصة باتجاه تنفيذه بخطط واضحة المعالم، ومحددة الآجال.

وأوضح أن «القرار السياسي للنهوض الاقتصادي اتخذ، والحكومة تعمل جادة لتنفيذه ولكن المعوقات التي تواجه التنفيذ ليست بالهينة، وإن كان منها ما يرتبط على الصعيد الداخلي بالسير البطيء في الإنجاز وفي انعكاس الخطوات المتخذة بحبوحة عيش على المواطن المرهق بأعباء أزمة معيشية خانقة، فإن أغلبها يرتبط بالوضع الذي تعيشه المنطقة عموماً بسبب مجاورة الخطر الإسرئيلي والغطرسة الإسرائيلية والتعنت فيما يخص عملية السلام الذي نريده، نحن والشقيقة سورية وكل الساعين إليه، سلاماً عادلاً وشاملاً أساسه عودة الأرض العربية المحتلة في شبعا ومزارعها وفي تلال كفرشوبا، وفي الجولان السوري المحتل، وفي قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة لاجئيها إلى أرضهم».

وختم عبد اللّه قائلاً: «إن ما نقوله هو تأكيد على إصرارنا على السير قدماً في تنمية اقتصادنا ونهوضه حتى لا يكون مستقبلاً كما يخطط له العدو: معوق وغير قادر على ممارسة دوره الطبيعي والطليعي في المنطقة، وخصوصاً ونحن نتيقن أن هذا العدو يحاول فرض مخططاته على المنطقة إن بواسطة آلة حربه العسكرية المجرمة أو عبر اللوبي الصهيوني الذي يحاول بكل الوسائل تحوير الحقائق والوقائع لتحويل أنظار الرأي العام الدولي عن مجازره وقمعه الذي يرتكبه يومياً بحقنا وبحق الانتفاضة الفلسطينية المباركة. كما أن الموقف الدولي المنحاز للعدو لا يزال يكيل بمكيالين ويرى الأمور بعين واحدة هي العين الصهيونية، فيضغط على لبنان وسورية بشتى الوسائل والأساليب، وأولها الضغط الاقتصادي فتبقى

مساعدات الدول المانحة حبراً على ورق، ويبقى شرط العدو الصهيوني بوقف عمليات المقاومة البطلة وإرسال الجيش إلى الجنوب ليكون حارس حدود للعدو محور الأحاديث الديبلوماسية الأميركية».

الجلسات

توزعت أعمال المؤتمر في ثلاث جلسات شارك فيها وزراء ونواب واقتصاديون ومتخصصون في المجال الزراعي وقد ترأس الجلسة الأولى التي عقدت تحت عنوان «دور التصنيع الزراعي في التنمية»، وزير الزراعة علي عبد الله وقدّم الدكتور حسين ديب ـ أستاذ في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية ـ ورقة عمل تضمنت عرضاً وتحليلاً لإنتاجية المؤسسات الصناعية ـ الزراعية ومعوقات الإنتاج. حاوره في هذه الجلسة المهندس عاطف إدريس رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية. ثم ترأس الجلسة الثانية التي تناولت «ملاءمة الزراعات للتصنيع» رئيس لجنة الزراعة النيابية النائب الدكتور حسين الحاج حسن. وأكد الحاج حسن أن الزراعة من أهم أركان الاقتصاد الوطني وجزء من الناتج القومي والميزان التجاري وجزء أساسي في توفير اليد العاملة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمني والبنيوي. وطالب الدولة بوضع خطة زراعية حقيقية وواضحة. وقدّم خلال هذه الجلسة الدكتور نبيه غانم ورقة عمل عرض فيها أفضل العلاجات للزراعات التصنيعية، وقد حاوره الدكتور سمير مدوّر أستاذ في جامعة الروح القدس ـ الكسليك. حيث أشار إلى أهمية انضمام لبنان إلى اتفاقية الملكية الفكرية الزراعية، وخصوصاً أن طبيعة لبنان والمساحات الزراعية تلائم الزراعات ذات القيمة الإضافية التي تتطلب يداً عاملة متخصصة. وترأس الجلسة الثالثة والأخيرة معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور باسل فليحان، وكانت هذه الجلسة تحت عنوان «الاتفاقات الدولية والتسويق». فلفت الوزير إلى أن العالم يتجه إلى رفع القيود الجمركية لكن نجد في المقابل قيوداً من نوع آخر ترتفع وهي المواصفات الصحية والبيئية واليد العاملة التي تكوّن تحدياً جديداً. ورأى ضرورة تطوير جودة الإنتاج الزراعي حتى يتمكن من منافسة الإنتاج الخارجي. وأكد أن

الوزارة تعقد مفاوضات مع الدول الأوروبية في هذا المجال. وتحدث الخبير الاقتصادي الدكتور مروان إسكندر عن المعوقات التي تواجه قطاع التصنيع الزراعي، أما الدكتور كمال شحادة فقال أن على الدولة أن تعمل على اختصار المسافة بين المزارع والسوق مشدداً على أهمية المواصفات في السوق الحديثة.

وختام المؤتمر كان تلاوة للتوصيات.

برنامج المؤتمر

٨,٣٠ ـ ٩,٠٠ تسجيل المشاركين

٩,٠٠ ـ ٩,٤٥ الافتتاح

٩,٤٥ ـ ١٠,٠٠ استراحة

١٠,٠٠ ـ ١١,٢٠ الجلسة الأولى: دور التصنيع الزراعي في التنمية

منسق المحور: م. منيرة الجزار

رئيس الجلسة: معالي وزير الزراعة د. علي عبد اللّه

ورقة العمل: د. حسين ديب أستاذ في كلية الزراعة ـ الجامعة اللبنانية

المحاور: المهندس عاطف إدريس، رئيس نقابة أصحاب الصناعات الغذائية اللبنانية

مناقشة عامة

المقرران: د. إحسان أيوب، أ. رشيد أبو شاهين

١١,٢٠ ـ ١١,٣٥ استراحة

١١,٣٥ ـ ١٢,٥٥ الجلسة الثانية: ملاءمة الزراعات للتصنيع

منسق المحور: السيدة غادة بيطار الجاروش

رئيس الجلسة: رئيس لجنة الزراعة النيابية سعادة النائب د. حسين الحاج حسن

ورقة العمل: د. نبيه غانم، أستاذ جامعي ورئيس سابق لمنظمة الدراسات الزراعية العليا لدول البحر الأبيض المتوسط

المحاور: د. سمير مدور، أستاذ في جامعة الروح القدس ـ الكسليك

مناقشة عامة

المقرران: م. عبد الغني عراجي، أ. أحمد حمود

١٢,٥٥ ـ ١٣,١٠ استراحة

١٣,١٠ ـ ١٤,٣٠ **الجلسة الثالثة: الاتفاقات الدولية والتسويق**

منسق المحور: د. يحيى حمود

رئيس الجلسة: معالي وزير الاقتصاد والتجارة د. باسل فليحان

ورقة العمل: د. مروان إسكندر، خبير اقتصادي

المحاور: د. كمال شحادة، خبير اقتصادي

مناقشة عامة

المقرران: د. أحمد الجمال، د. خالد صميلي

١٤,٣٠ ـ ١٦,٠٠ استراحة غداء

١٦,٠٠ ـ ١٦,٣٠ الجلسة الختامية: (المقترحات والتوصيات)

كلمة عريف المؤتمر
الدكتور يحيى حمود

صاحب المعالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد الله ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري

ممثلو أصحاب السعادة، ممثل سماحة المفتي، ممثل سعادة محافظ البقاع.

أيها المؤتمرون

إذا كان هناك من كلمة تستحوذ على الاهتمام وتستوجب كل الجهود للإحاطة بها وتركيز مفاهيمها وتجميع الإرادات الطيبة الحرة حولها فهي كلمة «إنماء».

ولا يضاهي هذا اللفظ شكلاً ومضموناً إلا كلمة «وعي». فالوعي اللازم قادر على محاكاة الضرورة وتحويلها بالتالي إلى إنجاز كبير يتمثل في التنمية في ظل هذا العالم المتغير الذي ينبئ بأخطر العواقب إن لم نتدارك الأمر.

والتنمية، أيها المؤتمرون عملية شاملة لكل المرافق والميادين. وما مؤتمرنا اليوم إلا ليضع لبنة في أساس المسألة الزراعية والتصنيع الزراعي على أملّ أن يرتفع الأساس ويبنى السور المانع لأهوال الموج الآتي من الغرب.

كلمة رئيس المؤتمر الدكتور صلاح الدين عيسى.

كلمة رئيس المؤتمر
الدكتور صلاح الدين عيسى

نجتمع اليوم في مؤتمرنا الثالث «الإنماء في البقاع واقع وآفاق» لنتناول معاً دور التصنيع الزراعي، إدراكاً منا لدور هذا القطاع في النهوض باقتصادنا الوطني، وتأكيداً لأهميته في إنعاش الإنتاج الزراعي وتصريف الفائض منه، إضافة إلى تأمين العديد من فرص العمل الجديدة.

أيها الحضور الكريم

نجتمع اليوم وأمامنا مسؤولية كبيرة، ويحتم علينا واجبنا الوطني أن نبذل المزيد من الجهد المنظم للقيام بهذه المسؤولية بعزيمة لا يثنيها كل ما يدور حولنا من تطورات وأزمات، كيف لا ونحن المؤتمرون اليوم، أهل العلم والخبرة والاختصاص، أهل القضية، وأعني هنا القضية الزراعية بشكل عام والتصنيع الزراعي بشكل خاص.

وإننا، في اللجان الزراعية في جمعية متخرجي مؤسسة الحريري، نؤمن بأن قطاع التصنيع الزراعي هو من أهم القطاعات الإنتاجية الواعدة من جهة، والأكثر قدرة على المنافسة تسويقياً وبما هو مرتبط بمتطلبات الأسواق العربية والعالمية من جهة ثانية، كيف لا ولدينا في لبنان مقومات التصنيع والتحديث والتسويق، إضافة إلى ما نملك من كفاءات بشرية لا تبخل بالعطاء في سبيل نهضة اقتصادنا عن طريق

تأمين نظام زراعي يتلاءم مع ظروف السوق والتصدير. وللتأكيد على هذا، وليس على سبيل الدعاية، باشرت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، العمل على إدخال التقنيات الحديثة، خاصة البيوتكنولوجية منها، من أجل تحسين نوعية الإنتاج واعتماد أصنافٍ جديدة ذات قدرة تنافسية عالمية.

أيها الحضور الكريم، إذاً ثمة تساؤلات عديدة:

أين الخلل؟ وما هي العوائق أمام عجلة التنمية الزراعية؟

هل هناك تقصير من قبل الجهات المختصة: أصحاب القرار والمزارعين، والصناعيين؟

هل نزرع ما لا نصدر؟ أو نزرع ما هو غير صالح للتصدير؟

هل نستورد ما نزرع؟

هل هناك من اعتبار للمواصفات والجودة والنوعية؟

أما آن الأوان لهذا القطاع أن ينتعش في زمن نواجه فيه تحديات مباشرة وغير مباشرة في كافة المجالات؟

من هنا، خرجت إلى النور فكرة إقامة المؤتمر الثالث لجمعيتنا في البقاع: «الإنماء في البقاع واقع وآفاق»: تحت عنوان التصنيع الزراعي، كأحد الخيارات الأساسية للمعالجة الفورية لأزمتنا الزراعية، وأحد أهم العناوين الرئيسية للتنمية الزراعية التي ساهمنا في اقتراحات حولها في مؤتمرنا الزراعي الأول، ومن خلال سلسلة الندوات والمحاضرات العلمية والإرشادية جنباً إلى جنب مع المسيرة الشاملة للإنماء والإعمار التي قادها الأب الفاضل لجمعيتنا، دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وتنميته كقوة منافسة، وصيانة وتوفير متطلبات الأمن الغذائي.

الحضور الكريم،

نشكر حضوركم، آملين دعمكم القوي والمتصل لتفعيل التواصل مع وبين جميع المهتمين بهذا القطاع لاجتياز معوقات التنمية الزراعية من خلال الوصول إلى

رؤية إصلاحية، توفر لهذا القطاع بلوغ مواقع متقدمة ومنافسة في عصر العولمة. وهذا هو الهدف الأساس من تجمعنا اليوم.

وإننا إذ نشكر لكم حضوركم، فإننا نثمن مشاركتكم وكل ما ستبذلونه من آراء من شأنها أن تغني جلسات هذا المؤتمر.

كما يذهب شكرنا وتقديرنا لكل من أسهم إعداداً وتحضيراً ومشاركة في هذا المؤتمر وبصورة خاصة مؤسسة لاميكو.

والشكر الأكبر يذهب إلى صاحب الرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري الذي عودنا في مثل هذه المناسبات أن يكون إلى جانبنا وشجعنا على المزيد من طرح مثل هذه القضايا.

شكراً لحضوركم مع تمنياتنا بنجاح أعمال هذا المؤتمر.

السلام عليكم.

التقديم لكلمة رئيس الجمعية

أيها المؤتمرون،

الرابع عشر من أيار من العام الفائت كان موعدنا مع المؤتمر الأول «الإنماء في البقاع واقع وآفاق ـ الإنماء الزراعي والصحي والبيئي».

واليوم أي بعد مرور عام نحن على موعد مع مؤتمرنا الثالث «الإنماء في البقاع واقع وآفاق ـ التصنيع الزراعي».

أيها المؤتمرون.

الأعمال هي التي تحكي عن حال الجمعية وليس الإعلام وذلك بفضل أمرين:

أولهما ـ الهدف الإنمائي الكبير الذي رعاه ويرعاه دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري على صعيد لبنان كل لبنان.

وثانيهما ـ إرادة وعزم وتخطيط أبناء الجمعية سواء على صعيد الهيئة الإدارية أو الهيئات المحلية والهيئة العامة، أو على صعيد رئيس الجمعية، نعم رئيس الجمعية، فرئيس الجمعية أيضاً تحكي عنه أعماله أولاً وآخراً.

كلمة رئيس جمعية متخرجي مؤسسة الحريري الدكتور بلال حمد.

كلمة رئيس الجمعية
الدكتور بلال حمد

معالي الوزير الدكتور علي عبد اللّه ممثلاً صاحب الرعاية دولة الرئيس رفيق الحريري

أصحاب المعالي والسعادة

أيها السيدات والسادة

مؤتمرنا الإنمائي الثالث في البقاع وهو الثامن للجمعية في مختلف المناطق نتطرّق فيه إلى أحد أهمّ الموضوعات التي تهمّ الاقتصاد اللبناني والبقاعي بصورة خاصّة وهو التصنيع الزراعي أو الصناعة الزراعيّة.

ولقد استعنّا لبحث هذا الموضوع بعدد من الخبراء أصحاب الكفاءة لبّوا دعوة الجمعيّة فلهم منّا جزيل الشكر والامتنان...

وبعد...

إذا كانت جمعيتنا تعني بالإنماء والثقافة والعلوم فهي تقوم بذلك بجُهدِ أعضاءٍ أصحاب كفاءات عديدة ومتنوعة... أعضاء نذروا أنفسهم متطوّعين في سبيل خدمة وارتقاء مجتمعاتهم ووطنهم... وإذا كانت جمعيتنا تعنى بذلك فهذا لا يُحجِمُنا عن اتخاذ مواقف قد يعتبرها البعض سياسة غير أننا نعتبرها وطنية ندافع من خلالها عن كل ما نؤمن به من مبادئ ونتشبث به من أسس لصناعة مستقبل يليق

بلبنان ويليق بنا كشباب لبنانيين توّاقين دائماً إلى عالمٍ من الحُريّة والديمواقراطية والنجاح والإبداع...

فهل نتجاهل اليوم هذا الهوس في شحن العقول والنفوس بأمقت درجات التشاؤم والتيئيس والإحباط سياسياً واقتصادياً!! وهل ندع هذا الهذيان في افتتاحيّات المتطرّفين ومطالعات الطائفيين دون أن نتصدّى ونعالج!!! وهل يتحمّل الوطن بعد هذا المجون في تناقض المواقف وذلك الحقد في ادعاءات ومواقف الفاشلين!!

الدعوة اليوم هي إلى التكاتف والتعاضد وشبك الأيدي ونبذ الخلافات والابتعاد عن الطروحات الانقسامية والتقسيمية ليتمكّن القيمون على أوضاع البلد والناس من ترجمة ما نفذ من بُنى تحتية اقتصاديّة إلى تحريك للاقتصاد وإعادة إطلاق ورشة الإنماء والإعمار وإيجاد فرص عمل... الدعوة اليوم هي إلى التمسّك بشراسة وعنفوان بالخط العربي والنهج القومي ووحدة المصير والمسار أمام هذه الهجمة الصهيونيّة الشّارونية وتلك البلاهة والغطرسة الدولية التي تنتصر للظالم والسالب والقاتل وتنتقد المظلوم والمسلوب والمقتول!!

الموقف اليوم هو كيف نزرع بذور التفاؤل في نفوس الشباب اللبناني التوّاق إلى الهجرة والرحيل ونزع الوطن من الهوية والتفتيش عن أوطان بديلة!!!

أيّها السيدات والسّادة

لن أطيل عليكم وأتمنّى أن تلقى صرختي وصرخة أبناء الجمعيّة الأذن الصّاغية عند جميع القيادات والمسؤولين كي يتّقوا الله بهذا الوطن بهذا اللّبنان علّنا نستحقّ العيش على ترابه...

تحيّة إلى اللّجنة التنظيميّة للمؤتمر وتحيّة إلى لجان الجمعيّة في البقاع وتحيّة إلى كل من يعمل في سبيل غدٍ أفضل للبنان.

عشتم عاشت جمعيّتنا عاش لبنان

التقديم لكلمة وزير الزراعة

صاحب المعالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد اللّه ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري

أصحاب المعالي والسادة

أيها المؤتمرون

هارون الرشيد الخليفة، في زمن الخلافة العباسية الذهبي، كان يخاطب سحابة الصيف قائلاً لها: «اذهبي أنّى شئت فإن خراجك سوف يعود إليّ». هذا القول على بساطته مليء بالمعاني الكبار.

فالأمر **أولاً** متعلق بالسحاب أي بالمطر. والمطر كان خفيفاً هذا العام، لكنه وعندما قرر المجيء أتى سيلاً وبرداً حمل الآفات الجسام على المزارعين فحدّث عن الأضرار ولا حرج.

وثانياً: هناك الخراج أي المنتوج الذي يحتاج إلى تصريف وتصنيع وتسويق ودخول في متاهات السوق الكبرى السائدة هذه الأيام. ونعلم كم هو حجم الصعاب إذا لم نكن مزودين بالعلم والخبرة والإرادة الطيبة.

وثالثاً: هو عودة الخراج إلى الخليفة الذي يعني المدى الذي وصلت إليه الخلافة العربية وحجم التوحد، الأمر الذي نحتاجه اليوم قبل أي شيء آخر. لذلك

أقول مختصراً «الزمن اليوم للمساحة الكبرى وأي تفكير في التشيء والتجزء يضعف قدرتنا ومقاومتنا في وجه سلطان العولمة السافر».

نعلم يا صاحب المعالي كم هو كبير حجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم ولكن لا بأس فأنتم ابن البقاع، وللبقاع عليكم حق. ونعلم أيضاً أن صاحب الرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء وإن لم يكن بيننا اليوم فهو يسكن القلب والعقل ونوشك أن نراه وإننا لموقنون أن عقله وقلبه على كل لبنان وللبقاع في ذلك حظ كبير.

كلمة صاحب المعالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد الله ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الشيخ رفيق الحريري.

كلمة وزير الزراعة الدكتور علي عبد الله
ممثلاً راعي المؤتمر
دولة الرئيس رفيق الحريري

السادة الحضور

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم في هذا المؤتمر الذي يشكل فسحة حوار جديدة لتمازج الأفكار والآراء بما يخدم المواطن أولاً والقطاع الزراعي في كل تشعباته والاقتصاد الوطني على وجه العموم، فقد تخطى مفهوم التنمية هدف تلبية حاجات الإنسان المادية وحدها إلى محاولة الاستجابة لمختلف ضرورات الحياة الإنسانية بجميع نواحيها، مع الحرص طبعاً على الطبيعة والبيئة المحيطة حتى لا تكون التنمية الآنية على حساب مستقبل الأجيال اللاحقة.

والتنمية لم تعد تقتصر على ميدان بعينه، بل أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي وظاهرة تزايد الثروة مضافاً إليها تطوير وتغيير أصبح من الضروري أن يكون جذرياً في مفهوم البنى الاقتصادية وحلقاتها المتصلة بفعل التطور التقني وازدياد الكفاءة والمهارة البشرية وانفتاح القطاعات الاقتصادية المنتجة على بعضها البعض، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في حركة اقتصادية مترابطة ومنظمة ومتوائمة خطواتها في قطاع ما مع باقي القطاعات الأخرى، ومبنية على وقائع الإمكانات والوسائل المتاحة والنظرة المستقبلية المتوقعة المستندة إلى الإحصاءات والمعلومات الحقيقية.

ومع ذلك كله قرار سياسي يتفهم حاجات المواطن ويوجه المؤسسات العامة

والخاصة باتجاه تنفيذه بخطط واضحة المعالم، ومحددة الآجال.

والقرار السياسي للنهوض الاقتصادي اتخذ، والحكومة تعمل جادة لتنفيذه، ولكن المعوقات التي تواجه التنفيذ ليست بالهينة، وإن كان منها ما يرتبط على الصعيد الداخلي بالسير البطيء في الإنجاز وفي انعكاس الخطوات المتخذة بحبوحة عيش على المواطن المرهق بأعباء أزمة معيشية خانقة، فإن أغلبها يرتبط بالوضع الذي تعيشه المنطقة عموماً بسبب مجاورة الخطر الإسرائيلي والغطرسة الإسرائيلية والتعنت فيما يخص عملية السلام الذي نريده، نحن والشقيقة سوريا وكل الساعين إليه، سلاماً عادلاً وشاملاً أساسه عودة الأرض العربية المحتلة في شبعا ومزارعها وفي تلال كفرشوبا، وفي الجولان السوري المحتل، وفي قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وعودة لاجئيها إلى أرضهم.

السادة الحضور

إن ما نقوله هو تأكيد على إصرارنا على السير قدماً في تنمية اقتصادنا ونهوضه حتى لا يكون مستقبلاً كما يخطط له العدو: معوق وغير قادر على ممارسة دوره الطبيعي والطليعي في المنطقة، وخصوصاً ونحن نتيقن أن هذا العدو يحاول فرض مخططاته على المنطقة إن بواسطة آلة حربه العسكرية المجرمة أو عبر اللوبي الصهيوني الذي يحاول بكل الوسائل تحوير الحقائق والوقائع لتحويل أنظار الرأي العام الدولي عن مجازره وقمعه الذي يرتكبه يومياً بحقنا وبحق الانتفاضة الفلسطينية المباركة. كما أن الموقف الدولي المنحاز للعدو لا يزال يكيل بمكيالين وينظر إلى الأمور بعين واحدة هي العين الصهيونية، فيضغط على لبنان وسوريا بشتى الوسائل والأساليب، وأولها الضغط الاقتصادي فتبقى مساعدات الدول المانحة حبراً على ورق، ويبقى شرط العدو الصهيوني يوقف عمليات المقاومة البطلة وإرسال الجيش إلى الجنوب ليكون حارس حدود للعدو محور الأحاديث الدبلوماسية الأميركية.

وآخر البدع اليوم تخفيض عديد قوات الطوارئ الدولية بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان الذي يتناسى في غمرة سعيه لنيل الرضى الأميركي للتجديد لنفسه ولاية ثانية، يتناسى أن القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ينصان صراحة

«على انسحاب إسرائيلي كامل دون قيد أو شرط حتى الحدود الدولية المعترف بها». وأن تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كورت فالدهيم إلى مجلس الأمن الدولي بشأن تطبيق القرار ٤٢٥ يحدد مهمة قوات الطوارئ بـ:

أ ـ النظر في ما إذا كانت المقررات الواردة في الفقرة ٢ من القرار ٤٢٥ قد نفذت.

ب ـ مراقبة انسحاب الجيش الإسرائيلي والإخبار عنه وإعادة الأمن والسلام الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية في إعادة بسط سلطتها الفعلية على المنطقة.

ولتذكير الأمين العام الحالي فإن الفقرة ٢ من القرار ٤٢٥ تنص على أن:

«يدعو إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية وسحب قواتها دون إبطاء من كل الأراضي اللبنانية».

ونسأل سعادة الأمين العام:

هل انسحبت قوات العدو الصهيوني من كل الأراضي اللبنانية بما فيها شبعا ومزارعها وتلال كفرشوبا؟ وهل توقفت عن أعمالها العسكرية وهي لا تزال تخرق الأجواء اللبنانية بشكل يومي وتعتدي على الأرض وتحاصر المياه اللبنانية؟

ولن نضيف الألغام التي خلفها العدو في احتلال مبطن، ولن نزيد بالمطالبة بإطلاق الأسرى الأبطال من المعتقلات، بل لن نشير إلى سرقة المياه والآثار، ولكننا نقول أن قوات الطوارئ الدولية التي عشنا معها الأيام الصعبة والقاسية والتي كانت الشاهد الدولي على الاعتداءات وعلى الإجرام الصهيوني الذي لم يقم حرمة حتى لخيمتها عند ارتكابه مجزرة قانا، هذه القوات هي ضرورة وحاجة حتى تستكمل مهمتها وحتى يسترجع لبنان كامل حقوقه، وسنرفع الصوت لندعو كل العالم الحر إلى الوقوف إلى جانب لبنان في وجه خفض عديدها قبل انتهاء المهمة التي انتدبها مجلس الأمن الدولي من أجلها.

وأيضاً، ونحن نلمس ونرى ما يحاك ضد لبنان، فإننا سنكون أكثر تأكيداً على

وحدة المسار اللبناني السوري وعلى العلاقات المميزة مع الشقيقة سوريا، التي لا تزال الصوت العربي الحر والصامد وقلعة المواجهة التي يستند إليها لبنان في وجه المؤامرات الصهيونية.

السادة الحضور

إن بناء اقتصادنا وتنمية مناطقنا هي جزء من عملية الإصرار على الحياة والصمود.

والسلام عليكم
عشتم وعاش لبنان

المحور الأول

دور التصنيع الزراعي في التنمية

رئيس الجلسة:

معالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد الله

كلمة رئيس الجلسة معالي وزير الزراعة
الدكتور علي عبد الله

لا بد من التأكيد في كلمة قصيرة على دور التصنيع الزراعي في التنمية بشكل عام ودور التصنيع الزراعي في تنمية القطاع الزراعي، إذ أنه لا استنهاض للقطاع الزراعي دون إعطاء الدور المهم والفعال للتصنيع الزراعي.

هنالك العديد من المشكلات التي تواجه التصنيع الزراعي في لبنان، والتي تنعكس أيضاً سلباً على الحالة العامة للقطاع الزراعي والمزارعين ألا وهي كلفة الإنتاج العالية التي تعاني منها السلع الزراعية اللبنانية. هذه من معوقات تطور القطاع التصنيعي في لبنان وأيضاً هي الأساس أو إحدى الأسس في مشكلات القطاع الزراعي العام.

نأمل من أوراق العمل المقدمة من قبل المُحاضر الدكتور حسين ديب وهو أستاذ في الجامعة اللبنانية، وكذلك الأمر المُحاور المهندس عاطف إدريس، بالإضافة إلى مداخلات الحضور، أن نلقي الضوء على العنوان الأساسي لهذا المحور والذي هو تحت عنوان دور التصنيع الزراعي في التنمية ومعالجته معالجة فعالة.

دكتور حسين ديب
أستاذ الصناعات الزراعية في كلية الزراعة

ورقة العمل: دور التصنيع الزراعي في التنمية

المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية في لبنان: عرض وتحليل

لمحة تاريخية

عرفت الصناعات الغذائية في لبنان منذ تأسيسه، ويعود بعضها إلى قبل ذلك التاريخ بكثير. وكانت ولا زالت هذه الصناعة تحتل أهمية أولية مقارنة بالصناعات المختلفة الأخرى. وقد ازدهرت هذه الصناعة بشكل ملحوظ قبل الحرب الأهلية مقارنة بها في الدول المحيطة، لا بل تميز لبنان بين سائر الدول النامية في القطاع الصناعي الغذائي وذلك للأسباب التالية:

- موقع لبنان الجغرافي، الذي لعب دوراً مهماً كهمزة وصل بين الغرب الأوروبي والشرق الأوسط، سواء من منطلق المرور أو كركيزة وسيطة لعموم الشرق، إضافة إلى أهمية حوض البحر المتوسط في العمليات التجارية.
- نظام لبنان الاقتصادي، الذي يكاد يكون منفرداً بخواصه الحرة التي تسهل حركة الإنماء الصناعي ـ التجاري.
- علاقات لبنان المميزة والمتعددة الثقافات التي ساهمت في بناء جسور اقتصادية مهمة.
- اهتمام لبنان بالثقافة والعلوم وانفتاحه على القطاعات التجارية.

- نسبة الاغتراب اللبناني المرتفعة والمتنوعة التي ساهمت في تشجيع الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة، خاصة وأن المغتربين حافظوا على صلاتهم الوثيقة بلبنان.

لا شك أن هناك أسباباً كثيرة أخرى ساهمت في أن يكون لبنان بلداً مميزاً في المنطقة ولكن لا مجال لمناقشتها في هذا التقرير. إلا أن تقييم ودراسة القطاعات المختلفة في لبنان، ومنها الصناعات الغذائية ـ الزراعية، أخذ يتمحور حول ثلاثة مراحل زمنية أساسية وهي مرحلة ما قبل الحرب الأهلية، مرحلة الحرب الأهلية التي امتدت زهاء العقدين ومرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

فقد أشارت دراسة أعدتها الـ FAO/ UNDP (1980) إن القطاع الغذائي ـ الزراعي كان يؤمن ما يزيد عن ١٠٪ من الناتج الداخلي القائم ويستقطب ما يقرب الـ ٢٠٪ من اليد العاملة المنتجة. وقدرت الدراسة أن عدد المؤسسات الصناعية الزراعية ـ الغذائية لعام ١٩٧٠ يزيد عن ٩٠٠ مؤسسة، مستقطبة حوالى ١١,٠٠٠ عامل (من أصل ١٢٥,٠٠٠ عامل يعملون في القطاع الزراعي). وقدرت الطاقة الإنتاجية لها بـ ٣٥٠ مليون ليرة لبنانية (الدولار الأمريكي كان يوازي حوالى ٣ ليرات لبنانية أو أقل).

وبيَّن التقرير أن معظم هذه المؤسسات الصناعية هي مؤسسات خاصة لا تحظى بأي تشريع صناعي ضامن لنشاطها باستثناء التشريعات الصحية العامة الموضوعة لحماية المستهلك، كما أنه في معظم الأحوال لم تتوفر لهذه المؤسسات المواد الأولية المحلية الضرورية لتشغيلها، وبالتالي اعتمدت على فائض الدورة الزراعية التي لم تستقطبها الأسواق المحلية أو الخارجية (خصوصاً الخليج الذي كان يمثل السوق الأساسي للمنتجات اللبنانية).

أما الحرب الأهلية فقد شكلت حالة انقطاع لكثير من مؤسسات التصنيع الغذائي التي خرجت بشكل كامل من الدورة الاقتصادية والبعض القليل من هذه المؤسسات تمكن من الاستمرار في حدوده الدنيا. ويمكن اختصار الآثار السلبية

للحرب الأهلية على قطاع الصناعات الغذائية ـ الزراعية كما يلي:

١ ـ بعض الصناعات تضررت بشكل كامل وتوقفت تماماً عن الإنتاج.

٢ ـ أغلبية المؤسسات الإنتاجية التي يمكنها التوقف عن العمل والعودة إليه عندما تتهيأ الظروف الأمنية لذلك استمرت في الحرب مثل قطاع الدواجن، الزيوت المهدرجة، المدابغ إلخ...

٣ ـ المؤسسات التي استطاعت المحافظة على إنتاجيتها بالرغم من أوضاع الحرب، وقد قسمت إلى الآتي:

٣ ـ ١ مصانع منتجة للمواد الاستهلاكية المباعة في الأسواق المحلية والتي تعتمد على مواد أولية مستوردة.

٣ ـ ٢ المصانع المنتجة للمواد الوسيطة القابلة للتصدير.

٣ ـ ٣ مصانع المعلبات الغذائية والمخلّلات والتي تعتمد عموماً على مواد أولية محلية.

ومع عودة السلام إلى لبنان، منذ مطلع هذا العقد، بدأ قطاع الصناعات الغذائية ـ الزراعية ينهض من جديد ضمن برنامج إعادة الإعمار والإنماء الشامل، حيث استطاعت المؤسسات الصناعية التي نجت من التدمير أن تستمر في العمل حتى يومنا هذا بقدرات، تفاوتت فيما بينها وفقاً للأوضاع الأمنية وإفرازاتها وتبعاً لقدرات القائمين عليها من تأمين التمويل الذاتي.

ومع أن ذيول الحرب قد انقطعت، إلا أن المؤسسات الصناعية بصورة عامة لا زالت تعاني من جملة عوامل أنتجتها تلك الحرب ويمكن إيجازها بالتالي:

- عدم كفاية التمويل الداخلي أو الخارجي وبالتالي عدم تحديث وسائل الإنتاج وخاصة التقنية منها.
- عدم وجود سياسة زراعية ـ اقتصادية ـ تصديرية واضحة تسهل حركة الإنتاج والتوزيع والتسويق.

ـ انخفاض الطلب على السلع اللبنانية لأسباب مختلفة منها ارتفاع سعر الكلفة، وسياسة الحماية التي تتبعها الدول المنافسة.

ومع ذلك، بقي قطاع الصناعات الغذائية ـ الزراعية من أهم القطاعات الصناعية في لبنان، وقد تطور هذا القطاع عمودياً وأفقياً ليضم صناعات متكاملة كبيرة من السلع والمنتجات.

ويشمل قطاع الصناعات الغذائية ـ الزراعية الصناعات الرئيسية التالية:

١ ـ صناعة الألبان والأجبان: وتشمل صناعة الحليب (المبستر المعقم، اللبن، اللبنة، الكريمة، الزبدة والأجبان).

٢ ـ صناعة الطحين والخبز بأنواعه: وتشمل الطحين متعدد الأهداف، الخبز بأنواعه، الحلويات والمعجنات.

٣ ـ صناعة السكاكر والحلويات والشوكولا.

٤ ـ صناعة وحفظ الخضار والفاكهة.

٥ ـ صناعة المأكولات الجاهزة المعلبة.

٦ ـ صناعة المشروبات الروحية وغير الروحية.

٧ ـ صناعة الدواجن واللحوم.

٨ ـ صناعة الزيوت النباتية المهدرجة وغير المهدرجة.

٩ ـ صناعة المخلّلات.

١٠ ـ صناعات أخرى مختلفة مثل ماء الزهر وماء الورد والصناعات التقليدية التراثية.

وقد أورد دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية (١٩٩٥ ـ ١٩٩٦) توزيع مؤسسات الصناعات الغذائية في المحافظات اللبنانية كما هو مبين في الجدول رقم ١.

جدول رقم ١:

توزيع مؤسسات الصناعات الغذائية على المحافظات في لبنان (٩٥ ـ ٩٦)

	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	الشمال	المجموع
عدد مؤسسات الصناعات الغذائية	٦٤	١٣٥	٥٣	٥٩	٤٨	٣٦٩
النسبة المئوية	٪١٧,٨	٪٣٧,٦	٪١٤,٧٦	٪١٦,٤٣	٪١٣,٣٧	٪١١,٩١
ترتيبها بالنسبة للصناعات الأخرى	٥	٩	١	١	٢	٣

المرجع: دليل الصادرات والمؤسسات الصناعية اللبنانية (الطبقة الرابعة)

إنتاجية المؤسسات ومعوقات الإنتاج

تفاوتت الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية التي أجريت عليها الدراسة من أقل من ٢٥٪ إلى ٨٥٪. والسعة الإنتاجية الفعلية هي كمية الإنتاج الفعلي بالنسبة للكمية التي يمكن إنتاجها نظرياً (السعة الإسمية) على أساس مرحلتين إنتاجيتين باليوم الواحد (أي بمعدل ١٦ ساعة/اليوم). وكما يبين الشكل رقم ٩، فإن السعة الفعلية لما يزيد عن ٩٠٪ من المؤسسات لم يتجاوز ٧٥٪ من السعة الإسمية، و٥٢٪ منها لم يتجاوز ٥٠٪، في حين أن ٤٪ فقط ينتج ٨٥٪ من السعة الإسمية.

شكل ٩:

السعة الإنتاجية الفعلية للمؤسسات موضوع

ويعود انخفاض الكفاءة الإنتاجية لأسباب عديدة يمكن اختصارها بسبب واحد يبادر به أصحاب المؤسسات بصورة تلقائية وهو «أسباب تسويقية». وتحت هذا السبب تكمن عوامل مختلفة، سميت في هذه الدراسة بمعوقات الإنتاج. لكن قبل الشروع في مناقشة كل من هذه المعوقات على حدة، لا بد من الإشارة إلى أن الكفاءة الإنتاجية لهذه المؤسسات، التي تمثل نسبة الإنتاج الفعلي إلى الإنتاج الإسمي، متميزة نسبياً إذا ما أخذت ظروف الحرب الأهلية بعين الاعتبار. حيث أن الحرب اللبنانية أخرجت بعض هذه المؤسسات كلياً وبعضها الآخر جزئياً من السوق، وبالتالي أصبحت عودتها من جديد تواجه بمنافسة قوية من دول لم تكن سابقاً قوية في حركة سوق المؤسسات اللبنانية مثل تركيا، اليونان، مصر، سوريا وغيرها، بالإضافة إلى الإنماء وتطور الإنتاج والصناعة في بلدان السوق (الخليج خاصة) مثل السعودية، الإمارات العربية وغيرها. ففي بعض الحالات، وكما ذكر بعض أصحاب المؤسسات التي استمرت في العمل والإنتاج طيلة فترة الحرب، إن انخفاض الإنتاج ناتج عن خسارتنا للأسواق وخاصة العالمية منها بسبب المنافسة القوية المبنية أساساً على كلفة الإنتاج دون سواه. وبالرغم من ذلك، فقد شهدت فترة ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥ زيارة في الكفاءة الإنتاجية لدى حوالى ٦٤٪ من المؤسسات الصناعية الزراعية، إلا أنها عادت لتنخفض مع مطلع ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٨. ويعزى ذلك بشكل عام إلى الركود الاقتصادي. وقد لوحظ أن أكثر المؤسسات تراجعاً من حيث الكفاءة الإنتاجية هي تلك التي تتعاطى تعريب وتدريج وتصدير المنتجات الزراعية الطازجة، حيث أقفل بعضها وبعضها الآخر لا زال يعمل بالأمانة بنسبة تتجاوز ٧٥٪ من نشاطه (بالأمانة أي بالعمل لصالح المزارع، كأن يخزن للمزارع منتجاته لفترة معينة لقاء أجر محدود). وتنطبق هذه الظروف أيضاً على مواد أولية محلية. وتشمل هذه المؤسسات معامل حفظ وتصنيع الخضراوات والفواكه بالإضافة إلى معامل منتجات الألبان.

على أي حال، فإن كافة المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية تلتقي وتتقاطع حول المعوقات التي أدت بمجملها إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية. ويبين

الشكل رقم ١٠ تأثير هذه المعوقات ووقعها على الكفاءة الإنتاجية كما جاءت من خلال المقابلات التي أجريت مع أصحاب أو مدراء المؤسسات موضوع الدراسة. ومن الجدير ذكره أن تقدير درجة وقع كل من هذه المعوقات يرتكز على عدد المرات التي أدرجت فيه كأسباب معيقة أثناء المقابلات، وبالتالي فقد سجل لكل صاحب مؤسسة أو مدير عام أكثر من إجابة، ثم بعد ذلك جمعت هذه الإجابات وقدر التكرير كنسبة مئوية لأثر وأهمية العائق بالمقارنة مع غيره.

شكل ٣:

المعوقات الأساسية أمام تنمية وتطوير الصناعات الغذائية ـ الزراعية كما وصفها أصحاب المؤسسات موضوع الدراسة

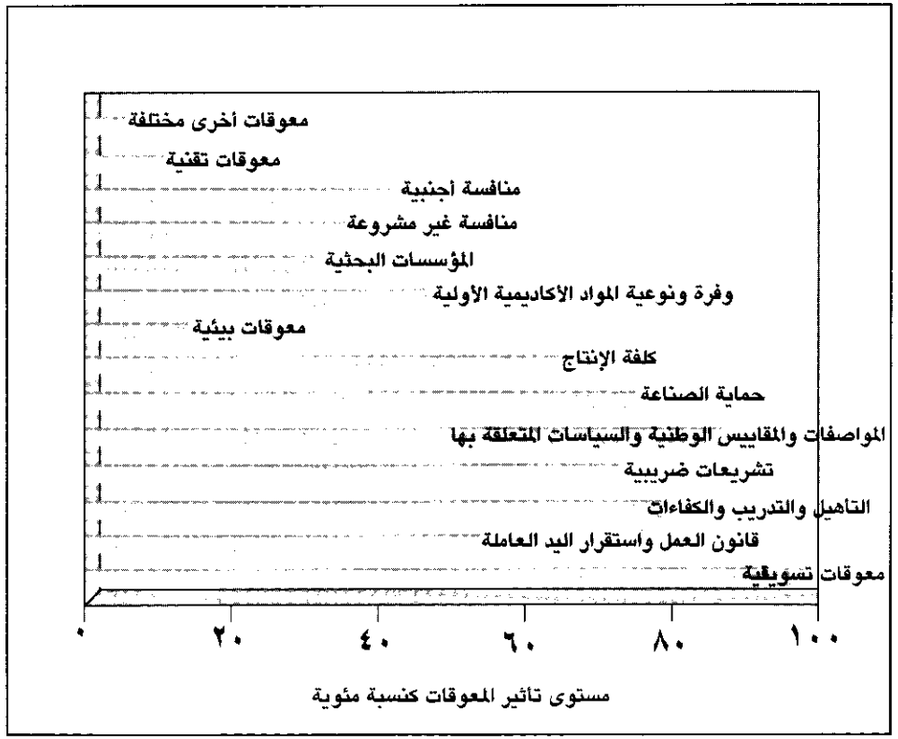

فكما ذكر سابقاً، أن المعوق الأساسي والذي يشمل ضمن طياته معظم المعوقات الأخرى، هو التسويق، الذي كرر بنسبة ٩٦٪ كما هو مبين في الشكل السابق. وعليه، فقد تناولت الدراسة شرحاً مقتضباً لكل من هذه المعوقات كما يراها الصناعيون وأصحاب القرار في المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزارعية. وقد صنفت الدراسة هذه المعوقات بهدف توضيح الرؤيا كما يلي:

١ ـ السياسة الاقتصادية العاملة وتشمل:

أ ـ السياسية الزراعية وتشمل:

- وفرة ونوعية المواد الأولية.
- المعاهدات والاتفاقيات الزراعية.
- المعوقات البيئية والضمان الزراعي.
- كلفة الإنتاج.
- المنافسة غير المشروعة.

ب ـ السياسة الاقتصادية وتشمل:

- التشريعات الضريبية.
- مستلزمات حماية الصناعة الوطنية.
- قوانين العمل واستقرار اليد العاملة.
- المنافسة الأجنبية.
- قوانين النوعية وضبط الجودة.

ج ـ العوامل الفنية، العلمية والتقنية وتشمل:

- المؤسسات الأكاديمية.
- المؤسسات البحثية.
- التأهيل والتدريب والإعداد.
- العوامل التقنية البحثية.

د ـ أسباب أخرى اجتماعية سياسية

وقد ناقشت الدراسة كل من هذه المعوقات بغض النظر عن النسبة المئوية لأثر ووقع المعوقات على الكفاءة الإنتاجية كونها متداخلة متشابكة، وبالتالي يمكن تحديد أولوياتها وفقاً للممكن.

٢ ـ السياسات الاقتصادية العامة:

١ ـ السياسة الزراعية

ـ وفرة ونوعية المواد الأولية

تبلغ مساحة لبنان الكلية ١٠,٤٥٢كلم^2، تشكل الأراضي الزراعية حوالى ٣٦٪ والغابات ٧٪، في حين أن الأراضي غير الزراعية ومن ضمنها المراعي أكثر من ٥٠٪. وبالمقابل فإن الخيارات الزراعية صغيرة نسبياً حيث أن ٦٪ فقط من المزارعين يملكون حيازات بين ٢٠ و٢٠٠ هكتاراً، بينما ٧٥٪ من المزارعين لا تتجاوز مساحة حيازاتهم ٥ هكتارات. ناهيك عن طبيعة لبنان الجيو ـ زراعية التي تكثر فيها التضاريس الوعرة. إلا أن المنطقتين الرئيسيتين للإنتاج الزراعي هما سهل البقاع وسهل عكار.

ويتوزع الإنتاج الزراعي في لبنان من حيث المحاصيل على ٣٦٪ من الأراضي اللبنانية أي ما قدره ٢١٥,٠٠٠ هكتار، منها ٤٤٪ لزراعة الفواكه، و٢٤٪ لزراعة الخضروات و٣٢٪ لزراعة المحاصيل الحقلية.

ويؤدي هذا الواقع الزراعي في لبنان أن يؤدي إلى الآتي:

١ ـ ارتفاع كلفة المواد الأولية الزراعية نتيجة للحيازات الصغيرة.

٢ ـ صعوبة استخدام التقنيات الحديثة لزيادة كفاءة الإنتاج.

٣ ـ عدم إمكانية إجراء الأبحاث التي يمكن أن تحسن نوعية المواد الأولية لتصبح أكثر ملاءمة للتصنيع الزراعي.

٤ ـ عدم كفاءة الإرشاد الزراعي الهادف إلى توجيه المزارع نحو الزراعات الصناعية.

٥ ـ صعوبة إجراء عقود وإتفاقيات صناعية ـ زراعية بهدف التعاون لتطوير أداء القطاعين على حد سواء.

٦ ـ صعوبة إيجاد الصيغ والمؤسسات التي تضمن وترعى سياسة الإنتاج الزراعي ـ الصناعي.

٧ ـ عدم استقرار السوق الزراعي المحلي وذبذبه الأسعار.

نتيجة لما ورد، فإنه من الصعوبة بمكان أن يتم تأمين الكميات اللازمة من المواد الأولية الزراعية بالنوعية المناسبة للتصنيع، وبالتالي فالمطلوب هو جهد مشترك بين كل المؤسسات والجهات الرسمية وغير الرسمية لإيجاد خطة منظمة تزيل هذه الصعوبات وتضع الحلول المناسبة لها، مع أن هناك مبادرات لا زالت متواضعة في هذا الاتجاه ترعاها أحياناً بعض المؤسسات الدولية.

ـ المعاهدات والاتفاقيات الزراعية

ويقصد بالمعاهدات والاتفاقيات الزراعية التي تعقدها الدولة مع الدول الزراعية الأخرى مثل سوريا والأردن ومصر فقد تبين أن هناك مشكلة حقيقية، ليس فقط في تأمين هذا الاتفاقات أو المعاهدات فحسب، بل في مدى الالتزام بهذه المعاهدات. والأمر الآخر هو عدم التوازن أحياناً بين لبنان والبلدان الأخرى، وبالتالي إبقاء القطاع الصناعي ـ الزراعي في لبنان عرضة لهذه التقلبات. وقد برزت هذه المشاكل، كما تبين من المقابلات، مع الأردن ومصر.

ـ العوامل البيئية والضمان الزراعي

من الطبيعي أن يتعرض الإنتاج الزراعي إلى آفات طبيعية مثل الصقيع والبرد والحرارة المرتفعة والرياح والثلوج والأمراض وغيرها، وهذا ما يتكرر حدوثه في لبنان بسبب طبيعة زراعاته المناخية. وبسبب غياب سياسة الضمان الزراعي على المحاصيل، يتعرض السوق الزراعي إلى تقلبات غير طبيعية تؤثر سلباً على المؤسسات الصناعية ـ الزراعية التي تعتمد كلياً أو جزئياً على المواد الأولية المحلية. وبالتالي فالمصنع يضطر أحياناً إلى شراء مواد أولية مرتفعة الثمن أو أن يستوردها من الخارج بكلفة مضافة.

ـ كلفة الإنتاج

كما ورد في فقرة وفرة ونوعية المواد الأولية، فإن كلفة الإنتاج الزراعي في لبنان مرتفعة نسبياً للأسباب التي ذكرت آنفاً. ألا أن هذه الكلفة تزداد ارتفاعاً عند معاملتها كمواد أولية صناعية، وذلك بسبب المتطلبات التي يجب توفرها فيها والتي تعتبر مكلفة حالياً، حيث يتولى القطاع الصناعي في معظم الأحيان تأمين هذه المتطلبات على نفقته في ظل غياب السياسة الزراعية العامة كما سبق ذكره. ومن المواد الأولية التي يمكن أن توضح هذا الواقع، مسألة التداول والتعامل مع الحليب كمادة أولية لمصانع الألبان. فإن عدم وجود بنية تحتية تؤمن نقل وتجميع الحليب ضمن المواصفات المطلوبة، يدفع بالمؤسسات إلى أن تتحمل عبء هذا العمل وبالتالي يؤدي ذلك إلى رفع كلفة الإنتاج.

ـ المنافسة غير المشروعة

المقصود بالمنافسة غير المشروعة هو طرح مواد أولية زراعية طازجة أو نصف محولة في السوق اللبناني بحيث لا تخضع للمواصفات المطلوبة أو أنها أنتجت في مؤسسات صغيرة غير مرخصة أو أنها دخلت إلى لبنان بطريقة غير مشروعة. فما زال هذا العامل يترك أثره السلبي على نشاط المؤسسات الصناعية المهمة في لبنان، حيث لا يزال عدد كبير من المؤسسات التي تزاول نشاطها الإنتاجي بدون ترخيص وبالتالي بدون رقابة، وتدخل سوق المنافسة بكلفة ونوعية أقل مما هو مطلوب.

ب ـ السياسة الاقتصادية

ـ التشريعات الضرائبية

وتشمل التشريعات الضرائبية الداخلية وتلك التي تتعلق باستيراد وتصدير المنتجات سواء الأولية منها أو النهائية. نجد معظم أصحاب المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية أن نسبة الضرائب الموضوعة على القطاع الصناعي مرتفعة. هذا عند أخذ كل المعوقات الأخرى بعين الاعتبار. وتظهر هذه المشكلة بوضوح لدى

المؤسسات التي تعتمد على استيراد المواد الأولية الزراعية حيث ترتفع نسبة الضرائب على المواد الأولية عن تلك الموضوعة على المنتجات النهائية لنفس المادة مؤدية بذلك إلى ضعف قابلية المؤسسات الوطنية على المنافسة. وهنا تظهر الدوامة، حيث أن رفع نسبة الضرائب على استيراد المواد الأولية مؤداه استخدام المواد المحلية التي وكما أشير سابقاً غير كافية وغير ملائمة للتصنيع.

ـ مستلزمات حماية الصناعة الوطنية

وذلك من خلال تنظيم التشريعات الضريبية وتطبيق المواصفات والمقاييس وإلغاء عوامل المنافسة غير المشروعة وتأهيل البنى التحتية للتخفيف من كلفة الإنتاج. كما ويطالب البعض برفع الدعم عن بعض المنتجات الزراعية مثل الشمندر السكري بغية تحويل المزارعين نحو الزراعة الصناعية.

ـ قوانين العمل واستقرار اليد العاملة

تعاني المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية من عدم استقرار اليد العاملة ونقص في أهليتها لتواكب الصناعة الحديثة والنظم المتقدمة في الإنتاج النوعي. ولذلك فإنها تعمد إلى تأهيل و تدريب عمالها ثم لا تلبث أن تفقدهم لسبب أو لآخر، مضيفاً بذلك عبئاً آخر على كلفة الإنتاج ناهيك عن الخلل الذي يمكن أن ينتج عن ذلك. ويعزو معظم الذين يعانون من هذه المشكلة إلى قوانين العمل الحالية التي يجب أن تضمن حقوق الطرفين معاً.

ـ المنافسة الأجنبية

إلى جانب ما ذكر في موضوع التشريعات الضرائبية وضرورة تعديلها بما يحسن من قابلية المؤسسات الوطنية على المنافسة، يرى بعض أصحاب القرار، أن الدول المتقدمة بدأت تدخل في تصنيع منتجات لها الطابع الشرقي التي كانت تنفرد بإنتاجها المؤسسات المحلية مثل الطحينة ومنتجاتها، بعض أنواع السكاكر، البرغل، البهارات إلخ... وقد أدى هذا المنحى إلى إغلاق بعض الأسواق الأوروبية والأميركية والخليجية، ناهيك عن التطور الصناعي الذي شهدته بعض

الدول الإقليمية خاصة خلال فترة الحرب في لبنان، مثل تركيا، إيران، اليونان، السعودية، مصر وغيرها، فدخلت بذلك سوق المنافسة مع المؤسسات اللبنانية.

ـ قوانين النوعية وضبط الجودة

بالرغم من الجهود التي تبذل حالياً لوضع قوانين الرقابة النوعية وضبط الجودة، إلا أن غيابها لا زال يخيم على الصناعة الغذائية ـ الزراعية بشكل خاص. ولا زال الكثير من المؤسسات تزاول نشاطها الإنتاجي بدون ترخيص وبدون رقابة بالرغم من أنها معروفة. أضف إلى ذلك قدم المواصفات القياسية اللبنانية، واضطرار المؤسسات الصناعية إلى تبني مواصفات مختلفة وفقاً لسوق المؤسسة، إلى جانب التخبط والفوضى الناجمة عن غياب التنسيق بين الجهات المولجة حماية المستهلك والرقابة مثل وزارة الصحة، التجارة، الاقتصاد، الصناعة، الزراعة. لا بل كثيراً ما تفاجئ المؤسسة بصدور قرارات متناقضة من جهات مختلفة، وبالتالي تغرّم المؤسسة من الطرفين.

٢ ـ العوامل الفنية والعلمية والتقنية

ـ المؤسسات الأكاديمية والبحثية

يرى معظم المؤسسات الصناعية، موضوع الدراسة، أن المؤسسات الأكاديمية لا تقوم بدورها لتلبية حاجاتها من التقنيين والفنيين بصورة خاصة. فالجامعات الموجودة في لبنان والمعاهد لا زالت تتبع الأسلوب التقليدي في الأعداد والتعليم. إلى جانب ذلك، تكاد تكون مشاركتها في الإنماء والتطوير معدومة خاصة في مجال الأبحاث وتطوير المنتجات. وكذلك تفتقر المؤسسات الأكاديمية إلى الإحاطة بمشاكل المؤسسات الصناعية من جانب والإحاطة بالتقنيات الحديثة من جانب آخر. فالكوادر المتخصصة في مجال المؤسسات الصناعية الغذائية ـ الزراعية لا زالت قليلة أو الموجود منها يحتاج إلى التأصيل والتدريب بنظم تخوله التفاعل مع واقع الصناعة.

والحال ذاته مع المؤسسات البحثية التي لا تلبي حاجات المؤسسات الصناعية

سواء من حيث الأبحاث أو في الرقابة والتحليل، خاصة تلك التي تتميز بصلاحية الرقابة. وبالتالي فالقصور واضح في وضع خطط إنتاجية مختلفة تمكن المؤسسات الصناعية من تطبيقها في تحديث مكننتها وتطويرها.

وقد يكون هذا ناتجاً عن غياب المعاهد الوسيطة المتخصصة في الصناعات التحويلية عامة والغذائية خاصة.

ـ التأهيل والتدريب

نتيجة لما سبق ذكره حول المؤسسات الأكاديمية والبحثية، تقوم المؤسسات الصناعية بتدريب وتأهيل عمالها وموظفيها، مما يزيد من قيمة الكلفة المضافة. لذلك يرى معظمهم أن على الدولة أو غيرها مثل المؤسسات الأكاديمية والبحثية أن تكثف برامج التدريب والتأهيل خاصة التي تتعلق بالأداء السليم في المؤسسات الصناعية. وقد يشمل ذلك تعديل وتطوير مناهج التعليم في الثانويات والجامعات ليشمل هذا النوع من الدراسات.

ـ خطوطها الإنتاجية وحيازة التقنيات الحديثة. حيث يجد هؤلاء صعوبة فائقة في أعداد العوامل التقنية

نتيجة للوضع الاقتصادي العام في لبنان، يجد معظم أصحاب القرار في المؤسسات الصناعية أنه من الصعوبة بمكان وضع خطة شاملة للمؤسسة تستهدف تطوير إنتاجيتها وتحديث دراسات تنبؤية تبين لهم مدى أهمية الإقدام على التوسيع والتطوير، ولذلك لا زالت بعض الخطط التطويرية ارتجالية أو لتلبي ضرورات مرحلية. وعليه، فالتقنية المستخدمة في أكثر من ٧٥٪ من المؤسسات تعود إلى مرحلة السبعينيات. إضافة إلى ذلك فلا زال السوق اللبناني يفتقر إلى مستلزمات تعديل أو تحديث خطوط الإنتاج بكفاءة، سواء على مستوى قطع الغيار أو مواد ثانوية ضرورية للإنتاج. حيث أن استيراد هذه المواد يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج.

٣ ـ أسباب أخرى اجتماعية ـ سياسية، وتتعلق بترسبات الحرب النفسية والاجتماعية والمناطقية وغيرها.

مداخلة المهندس عاطف إدريس

معالي الوزير، حضرة الباحث، سيداتي وسادتي،

إن انعكاسات السياسات التنموية المختلفة في خلال عقد التسعينيات أدى إلى شلل وضمور الصناعات الغذائية نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكومات العهد الفائت. ومع أن هذا العهد ورؤساءه والوزراء كلهم أجمعوا على ضرورة اعتماد مبادئ التنمية المستدامة، والإنماء المتوازن، وتنمية المناطق والأطراف، ومع أن سياسيينا أكدوا أن الإنماء سيعتمد على وسائل تطبيقية منها إنماء الزراعة، والقطاعات الإنتاجية، والتصنيع الزراعي والغذائي، إلا أنهم وللأسف، لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً سوى عبر سياسات إنمائية احتوائية، أتت بالية ومشتتة، وتمثلت في دعم إنتاج الشمندر السكري والتبغ والقمح.

إن المبالغ التي صرفت على هذه الزراعات البائدة فاقت أضعاف أضعاف موازنة وزارة الزراعة، وجمعت بتقديرات بعض المحللين الاقتصاديين، مئات الملايين من الدولارات. وإذا ما تم احتساب المبالغ المصروفة كافة بما فيها ما صرف من موازنة القطاع العام مباشرة، وما تم جمعه من القطاع الخاص ($٧٠ على كل طن سكر مستورد)، وما تم صرفه أو هدره بصورة غير مباشرة (من أكلاف إتلاف التنباك، وأكلاف الضمان الاجتماعي غير المستوفى لموظفي الأفران،

وأكلاف تخزين السكر، إلخ...)، فإننا نتوقع أن المبالغ التي تم هدرها مباشرة أو غير مباشرة، يفوق المليارين من الدولارات خلال ٨ سنوات، وقد كان من الأجدى صرف هذه المبالغ على البنى التحتية الزراعية والصناعية الغذائية.

إن هذه الإجراءات أدت إلى نتائج سلبية وغير محدودة، ناهيكم أن تضخم الاقتصاديات الزراعية جاء أيضاً نتيجة سياسات حمائية أدت إلى ارتفاع الأكلاف الزراعية كافة، لافتين نظر الباحث والسادة الزملاء إلى ضرورة دراسة الانعكاسات التالية على ضمور المؤسسة الصناعية الغذائية، ومنها:

١ ـ صرف الملايين من الدولارات على إنماء منطقة بعلبك الهرمل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدون تحقيق أي إنماء فعلي، وبدون ربط هذا البرنامج بحاجات القطاع الخاص، وبدون تحديد الآلية التسويقية المطلوبة لتصريف هذا الإنتاج...

٢ ـ حماية إنتاج بعض القطاعات في لبنان بصورة مطلقة ومنع الاستيراد، مما أدى إلى تنشيط التهريب عبر الحدود حتى أن بعض القيمين على قطاع الدواجن (مثلاً) أكدوا أن أكثر حاجة السوق يلبى من منتجات مهربة.

٣ ـ التوسع في سياسة دعم وزراعة الشمندر السكري في البقاع الأوسط تحديداً (حتى ٩٠ ألف دنماً) مما أدى إلى ارتفاع كلفة ضمان الدنم إلى ما يفوق ٢٠٠$ للدنم، مما أدى إلى تضخم كلفة إنتاج المحاصيل وضمور التصدير عامة.

٤ ـ إلزام المصانع دفع ١٥٠ ليرة لبنانية على سعر كل ليتر من الحليب لصالح تعاونيات تجميع الحليب مما ضخم الأكلاف على المصانع وأدى إلى تدفق الأصناف والأجبان المهربة والتي يحتاج الكيلو منها (الأجبان البيضاء) إلى ٧ كيلو من الحليب.

٥ ـ صرف مخصصات كبيرة (ملايين الدولارات) لمشروع إيفاد لدعم الحيازات الصغيرة (والمشروع الأميركي الموازي) بدون مواكبة هادفة للإنماء المستدام ضمن آلية السوق لهذا البرنامج.

وخلافه من السياسات المباشرة وغير المباشرة والتي أدت بمجملها إلى منافسة غير متكافئة للمؤسسة الصناعية الغذائية الطرية العود، في فترة ما بعد الحرب الأهلية ناهيكم عن أن السياسة الجمركية، والتي تم تعديلها ٤ مرات في آخر ٥ سنوات أدت إلى عدم وضوح معالم المنافسة للقطاع الخاص عامة، فكيف الأمر للصناعات الغذائية والتي أنهكتها الاتفاقيات الزراعية، والروزنامات الزراعية، والكوريدورات الزراعية، وكل ما له علاقة بمواضيع زراعية لم يتحقق منها إلا ما ندر.

لقد ذهب الباحث إلى تحليل الواقع وانعكاسات هذه السياسات على أوضاع الصناعات الغذائية وحلل ضمور القطاع وعرف بالمعوقات الأساسية أمام تنمية وتطوير الصناعات الغذائية وعدد ١٢ معوقة أساسية... وربط هذه المعوقات بالسياسة الاقتصادية العامة والسياسة الزراعية بالتحديد، وإذا ما استطاع الوصول لتعريف هذه المعوقات، فذلك لأنه واكب الصناعة الغذائية من موقعه كأستاذ محاضر، وباحث علمي (وعملي)، خاصة أنه شارك الصناعات الغذائية في حواراتنا التقنية (والسياسية) مع مؤسسة المواصفات والمقاييس، ومع مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، ومع المجالس المختلفة المنبثقة عن وزارة الزراعة، داعين له ولزملائه، وبوجود راعي هذا المؤتمر معالي وزير الزراعة، لمزيد من العطاء في سبيل صناعة غذائية تعتمد على الجهد والمقدرات العلمية للجامعة اللبنانية دعماً للصناعيين الغذائيين في تنمية الميزات التفاضلية لاقتصاديات هذا الوطن، آملين أن نستطيع والقيمين على كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية إلى مزيد من العمل الهادف والمشترك لكي نؤمن تعاوناً مشتركاً لتصحيح مسيرة الاقتصاديات الزراعية والإنتاجية، بالتعاون مع القطاع العام والقيمين على المؤسسة السياسية للوطن.

وفي هذا المجال، فإننا ندعو الجميع، والباحث بالتحديد إلى التركيز على مبادئ خمسة اعتمدتها نقابتنا في تحليلها لواقع الحال، وهي:

١ ـ متابعة احتياجات المستهلك في العملية الإنمائية.

٢ ـ تعزيز دور المؤسسات الخدماتية الزراعية التصديرية في عمليات التنمية.

٣ ـ التركيز على آلية السوق بالمطلق في تطوير برامج التنمية.

٤ ـ مراجعة الميزات التفاضلية اللبنانية والبحث عن القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية الزراعية.

٥ ـ مراجعة التوجهات الإقليمية والتحالفات العربية في إرساء قواعد الإنماء المستقبلية.

شاكرين للمنظمين، ولمؤسسة الحريري، دعوة نقابتنا للمشاركة في هذه الندوة القيمة.

ملاحظة: ليس تصريف الفائض الزارعي، لأن تطور أنماط الاستهلاك العالمية أكدت توجه الزراعة للتصنيع وذلك تلبية لرغبات المستهلك في شراء واستهلاك منتجات محضرة وجاهزة وقابلة للاستهلاك السريع والملائم لتطور حاجات الاستهلاك للقوى العاملة.

المحور الثاني

ملاءمة الزراعات للتصنيع

رئيس الجلسة

سعادة النائب الدكتور حسين الحاج حسن

كلمة رئيس الجلسة سعادة النائب
الدكتور حسين الحاج حسن

هذه الندوة هي بعنوان: «الإنماء في البقاع: واقع وآفاق»، تقام في رحاب جمعية متخرجي مؤسسة الحريري. وفيها ثلاثة عناوين:

١ ـ دور التصنيع الزراعي في التنمية.

٢ ـ ملاءمة الزراعات للتصنيع.

٣ ـ الاتفاقات الدولية والتسويق.

هذه الندوة كما شاهدنا وسمعنا في الجلسة الأولى، علمية وقيمة مع الاعتذار من الحضور لأنها لا تسمع وتقال للمرة الأولى خصوصاً وأنا أعمل في مجال الشأن العام منذ زمن طويل وخاصة كرئيس للجنة الزراعة النيابية منذ أشهر ولذلك أكرر أن هذا الكلام قد قيل مراراً وتكراراً.

إلى متى نستمر في طرح الآراء وتبادل المعلومات والأرقام؟ إلى متى نستمر في الحديث عن الإنماء في البقاع؟ وإلى متى نستمر بعقد الندوات؟

أنا لا أقصد هذه الندوة بالذات بل على العكس، أنا لي الشرف الكبير أن أكون بينكم، وأشكر جمعية متخرجي مؤسسة الحريري على تنظيم هذه الندوة. سندرس ملاءمة الزراعات في التصنيع وطرح الأفكار الملائمة بالنسبة للزراعات المناسبة، وهذا بحد ذاته علم؛ وكم هي الكلفة، والاتفاقات الدولية...

على هذا الأساس ولأن تسليفنا على هذا الأساس، ولأن ريّنا على هذا الأساس، ولأن إرشادنا الزراعي على هذا الأساس لذلك سنسمع الكثير من الكلام المتناقض الذي سيقوله المشاركون في هذا المؤتمر لأنهم يعبرون عن تناقض طبيعي في المصالح. مسؤولية الدولة أن تجد الحلول للتوفيق وليس مسؤولية أحد، لا مسؤولية نقابة ولا مسؤولية تعاونية ولا مسؤولية جمعية ولا مسؤولية المجلس الاقتصادي الاجتماعي ولا مسؤولية وزير لوحده. أنا أقول بصراحة إن ما أقوله لا يسر البعض، والبعض الآخر قد يعتب عليّ، ولكن عليهم أن يقدموا لنا العكس... هذه هي الحقيقة في القطاع الزراعي. هناك طاقات كبيرة وفرص للاستثمار كثيرة، ومزارعون وصناعيون على استعداد لأن يتحملوا الكثير في البلد، ولكن لا رؤية للدولة في هذا البلد في القطاع الزراعي ولا خطة ولا برنامج للدولة ولا للوزارة... الشمندر والقمح في وزارة الاقتصاد... التبغ في وزارة المالية... الري في وزارة الطاقة... الأحراج في وزارة البيئة... مصالح المياه متعثرة وغير موحدة منذ السبعينيات... والمجلس الاقتصادي الاجتماعي غير مفعّل حتى الآن. بكل صراحة ووضوح، هل هناك رؤية للدولة حتى يصار إلى إرسال توصيات هذا المؤتمر القيمة إلى المسؤولين المختصين في الدولة؟

الزراعة هي جزء من أجزاء وأركان الاقتصاد كقطاع إنتاجي، هي جزء من الناتج القومي، هي جزء من الميزان التجاري، هي جزء أساسي لتوفير العمالة وفرص العمل للناس، وهي جزء أساسي من الاستقرار الاجتماعي والأمني والبيئي في بلد من بلاد العالم.

دكتور نبيه غانم

ورقة العمل: ملاءمة الزراعة للتصنيع

في خضم الأحداث المتلاحقة والمتسارعة من حولنا، والتي باتت تميز العقد الأول من هذا القرن.

وأمام الفضاءات الجديدة المفتوحة على الاستحقاقات الإقليمية والدولية، بدءاً بالمنطقة الحرة العربية الكبرى، مروراً باتفاقات الشراكة الأوروبية البحر متوسطية، وانتهاءً بانضمام، يبدو حتمياً، لمنظمة التجارة العالمية، وهي مستجدات يتوقع بأن تلقي بظلالها الكثيفة على التنمية الزراعية، كجزء من التنمية الاقتصادية العامة في لبنان.

ووسط حال العسر والأزمات المتعاظمة، التي تتخبط فيها الزراعة اللبنانية منذ سنوات، والتي يرتقب حدوثها في المدى المنظور، مهددة الهدوء والاستقرار اللذين تميز بهما ريفنا بصورة عامة، وزراعتنا بصورة خاصة.

لا بد من التوقف والتساؤل بجدية وتهيب كاملين عن الطرق والوسائل الانقاذية لهذا الوضع الزراعي المتردي، وهو ما رمت إليه، مشكورة، جمعية متخرجي مؤسسة الحريري في البقاع، من خلال دعوتها إلى هذه الندوة حول التصنيع الزراعي، كوجه مستقبلي لآفاق الورشة الإنمائية في البقاع.

وإذا كانت ورقة العمل المسندة إلي، هذه، هي في موضوع «**ملاءمة الزراعة للتصنيع**»، فلا بد لي من تضمينها النقاط الأساسية التالية:

١ ـ أهمية الصناعات الزراعية في تنمية القطاع.

٢ ـ تحديث نوعية الزراعات الموجودة حالياً، بحيث تصبح صالحة للزراعة.

٣ ـ إدخال الزراعات الجديدة ذات المواصفات الملائمة للتصنيع وكمية الإنتاج المتفقة مع الطاقة على تصنيعها.

٤ ـ دور النقابات والتعاونية في تنظيم العلاقة بين المزارع والمصنع، بإشراف الدولة وتشجيعها ورعايتها.

أولاً: الصناعات الزراعية، تحديدها، وأهميتها في تنمية القطاع الزراعي:

١ ـ الصناعات الزراعية هي الصناعات التي تدخل فيها المنتوجات الزراعية القابلة بمعظمها للتلف بنسبة لا تقل عن ٥٠٪، ممّا حدا إلى حفظها منذ آلاف السنين من خلال تمليحها أو غليها أو تجفيفها بعرضها للأشعة الشمسية.

ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت تأخذ عملية حفظ المنتوجات الزراعية طابعها التصنيعي مع نقولا أبرت N. Appert عبر التعقيم الحراري بطريقة «الأبرته» (٧٥ درجة مئوية) ثم بطريقة «البسطرة» (١٠٠ درجة لثلاثين دقيقة ثم ١٤٠ ـ ١٥٠ درجة لثانية واحدة: UHT) فالأيونة (radiations ionisantes)، فالتجفيف (déshydratation) فالتجليد (surgélation) فالتحويل الصناعي (transformation) الذي يؤدي إلى تحويل شكل السلعة ومذاقها وتكوينها من حال إلى أخرى وفق تطور أذواق المستهلكين.

لقد تعاقبت هذه العمليات وتطورت لتحقيق الأهداف التالية:

أ ـ محاذرة كساد وتلف السلع الزراعية التي نادراً ما يتساوى إنتاجها بالحاجة الاستهلاكية المباشرة إليها.

ب ـ تمديد فترة صلوحها للاستهلاك إلى خارج أوقات إنتاجها مع تزويدها بقيمة إضافية تختلف حسب أنواع الزراعات.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ج ـ تحويلها إلى سلع استهلاكية مختلفة، ساعدت التكنولوجيا الحديثة على تقديمها وتسويقها بما يتوافق مع الأذواق الاستهلاكية المتطورة باستمرار، وقد ساعدت على ذلك الوسائل الدعائية والترويجية العصرية.

ويمكن تصنيف السلع المصنعة وفق القيم المضافة التي تتضمنها، إلى أربع فئات:

- الفئة الأولى وهي ذات قيمة مضافة ضئيلة.
- الفئة الثانية وهي تتميز بقيمة مضافة أعلى.
- الفئة الثالثة وهي سلع تتميز بقيمة مضافة مرتفعة.
- الفئة الرابعة وهي السلع الكمالية ذات الاستخدام المحصور بالشرائح الموسرة.

وهكذا فإن أهمية الصناعات، الزراعية، هي في أنها تحول المنتوجات الزراعية الطازجة إلى سلع مجففة، أو مبرّدة، أو مجلّدة، أو محولة إلى سلع جديدة، مع زيادة قيمتها الأساسية، ذات قابلية أكبر للحفظ، تفادياً لكسادها وذلك بتمديد فترة صلاحها للاستهلاك، من خلال تحريرها من أحكام قانون العرض والطلب، أو من خلال تقديمها للمستهلك بأشكال جديدة مرغوبة ومطلوبة سواء لأغراض غذائية، أو لأغراض أخرى وسيطة.

٢ ـ ما هي الشروط التي يتعين توفرها في الزراعات الصناعية؟

ليس التصنيع الزراعي عملاً مستقلاً عن العمل الزراعي، وإنما هو مكمّل له فالإنتاج الزراعي مادته الأولية التي يستحيل بدونها فيما يبرّره توفرها، فينمو بجودتها، ويزدهر بحسن اختيارها.

ويفرض نجاح التكامل بين الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصناعية التي تعمل على تحويله، عدداً من الشروط أهمها:

(١) النوعية أولاً: وهي حق من حقوق الصناعي، يترتب له نتيجة إقدامه على تحويل وإدارة منشأته الزراعية ويكون على المزارع واجب تقديم الإنتاج الذي يتمتع

بأفضل المواصفات الزراعية التي تؤهله للحصول على السلعة الصناعية المطلوبة في الأسواق، مع الإشارة إلى أن اختيار أنواع وأصناف الإنتاج الزراعي يخضع لتعاون ثلاثة أطراف هي الدولة، عبر مصلحة الأبحاث الزراعية، والمصنع، عبر خبراته الصناعية، والمزارع، عبر تقيده بالشروط الفنيّة التي تحددها الدولة والمصنع، ومن خلال تقديمه إنتاجاً سليماً ونظيفاً ومطابقاً للشروط.

(٢) التكلفة ثانياً: فتصريف السلعة المصنعة مرتبط بمنافسة السلع الصناعية المماثلة في الأسواق الداخلية، وبخاصة الأسواق الخارجية وبالتالي، فإن ذلك يفترض توفر إنتاج زراعي يساهم في تعزيز القدرة على مواجهة هذه المنافسة من خلال تكلفة مقبولة، بالإضافة إلى مستوى عال من الجودة الصناعية.

وإذا كانت تكلفة الإنتاج الزراعي في لبنان مرتفعة، فإن تخفيضها ممكن من خلال العوامل التالية:

أ ـ تخفيض ضمان الأراضي عبر وضع قانون مزارعة غير موجود حتى الآن في لبنان يمدد فترة الضمان إلى ضعف مدة الدورة الزراعية أو أكثر، شرط أن تكون هذه الدورة أكثر من ثنائية لتتيح المحافظة على خصب التربة وسلامتها من الآفات الزراعية.

ب ـ النهوض بقطاع البحث الزراعي ونقل التقنيات الحديثة ذلك أن استثمار الموارد الطبيعية هو محصلة عوامل متعددة، ومتفاعلة مع بعضها، وأهمها العنصر البحثي، وصولاً إلى اكتشاف الأنواع والأصناف الزراعية الأكثر قابلية للتصنيع، ونقل نتائجها إلى جمهور المزارعين، مع الاهتمام بالمحاصيل القابلة للتصدير في ظل المتغيرات العالمية المقبلة ومواجهة العوامل التنافسية في الأسواق الخارجية.

ولقد كان لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان، نهضة مميزة خلال فترة ما قبل الحرب، إلا أن الحرب الأهلية أتت على معداتها، ونتائج أبحاثها، وأخطر من ذلك، هجّرت باحثيها، وما زالت، منذ نهاية الحرب تلملم جراحاتها، ولكن ببطء بسبب ضآلة الاعتمادات الضرورية لتطوير

قدراتها البحثية، والارتقاء بكفاءة العمل البحثي إلى المستوى المطلوب، مع الإشارة إلى أن معظم الدول، بما فيها العديد من الدول النامية تخصص للأبحاث الزراعية ٢ ـ ٣٪ من ناتجها القومي الزراعي.

ج ـ **اختيار الزراعات التي تتمتع بمزايا تفاضلية** تتيحها العوامل الطبيعية والبيدولوجية والبشرية المتوفرة في لبنان، للحصول على أعلى مستوى من الإنتاجية والجودة.

د ـ **تعميم التعاونيات الزراعية وتعزيز إداراتها** بحيث تتمكن من تأمين أفضل مدخلات الإنتاج بأفضل الأسعار وشروط السداد وعبر تسليف زراعي، موجّه، ومعانٍ، ينقذ المزارع من براثن الربائيين.

هـ ـ **إنشاء جهاز إرشادي كفء**، لا يقتصر على النواحي الفنية، بل يتجاوزها إلى الجوانب الاقتصادية والتسويقية والتجارية.

(٣) وأخيراً صدق التعاون بين المصنع والمزارع (منفرداً أو من خلال التعاونيات). ذلك أن إحدى إيجابيات التصنيع الزراعي هي بأنه يدخل المزارع في صلب دورة الإنتاج العصري، وذلك بتأمين تصريف الإنتاج وفق شروط عقد مسبق يتفق عليها مع إدارة المصنع وتتناول مواصفات الإنتاج، وأسعاره وأوقات تسليمه، ويقتضي على المزارع كما على هذه الإدارة التقيد بهذه الشروط بصورة كاملة، ليأمن كلاهما عدم الوقوع في مفاجآتٍ غير متوقعة من شأنها إلحاق أضرار بالغة بعمله.

ثانياً: ملاءمة الزراعة للتصنيع:

إنّ نوعية الإنتاج الزراعي وسلامة مواصفاته، وتخفيض تكلفته إلى الحدّ المتفق مع شروط المنافسة الداخلية والخارجية، وصدق التعاون بين المصنع والمنتج مباشرة أو من خلال التعاونيات الزراعية... تلك هي الشروط التي يتعين توفيرها لإقامة علاقات مثمرة وهادئة وقابلة للنجاح والتطوير بين المزارع والصناعي.

ويتعين علينا وبصورة مبدئية بأن ننظر إلى الزراعات من زاوية التصنيع إلى ثلاث مجموعات:

١ ـ الزراعات المعدة للاستهلاك المباشر من دون أي تحويل بالمعنى الحديث للكلمة ومنها الخضار الورقية بشكل عام.

٢ ـ والزراعات التي يمكن استهلاكها بصورة مباشرة كما يمكن تصنيعها، وهي الخضار الثمرية، ومعظم أنواع الفاكهة، والزيتون...

٣ ـ والزراعات الأخرى المعدة لعملية التصنيع، التي لا تصلح لغير هذه العملية، ومنها بعض الزراعات الغذائية وغير الغذائية كالشمندر، والقمح، والقطن، والصويا، وغيرها...

أما من الناحية العملية، وفي لبنان بالذات، فيمكننا تقسيم الزراعات الحالية، والممكنة والقابلة للتصنيع إلى فئتين:

ـ الفئة الأولى وهي فئة الزراعات الصناعية الموجودة حالياً والتي يمكن تحديثها لتصبح صالحة للتصنيع، كالحمضيات والتبغ والزيتون وبعض الفاكهة والخضار والحليب...

ـ والفئة الثانية: وهي فئة الزراعات الجديدة التي يقتضي إدخالها كالزراعات الطبية، والقطن والصويا والكولزا ودوار الشمس إلخ...

١ ـ الزراعات الموجودة حالياً والتي ينبغي تحديثها لتصبح صالحة للتصنيع:

سيّان كانت هذه الزراعة مصنّعة حالياً، أو قابلة للتصنيع، فإن نجاح تصنيعها يخضع للشروط التي ذكرناها أعلاه، وبخاصة نوعيتها لجهة اختيار الأصناف الملائمة للتصنيع، أو لجهة مطابقتها لشروط العقود التي تربط منتجيها بمصنعيها (سلامتها، أوقات تسليمها، والكميات المتعاقد عليها...)، وبالتالي تخفيض تكلفتها من خلال العمل على صياغة قانون للمزارعة، وتأمين تعاوني لمستلزماتها، وتزويدها بالقروض السهلة والمعانة والموجهة، وكل ذلك بالتعاون بين الدولة من جهة عبر مصلحة الأبحاث الزراعية وأجهزة إرشادها، وإيجاد وتفعيل مؤسسات

التلسيف الحكومية، وبين الصناعيين والمزارعين وتعاونياتهم من جهة ثانية.

وأنه ليحزّ بأنفسنا أن نسمع تأكيدات متكررة، ومنذ مدة طويلة، (وقد ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة)، بعقد العزم على دعم وتشجيع الصناعات الزراعية، وأن نرى في المقابل وفي الواقع، منشآت صناعية زراعية، ترزح تحت ديون ذهبت ببعضها إلى حدود التوقف عن العمل، أو تواجه عقبات في تأمين ما تحتاجه من إنتاج زراعي بالكم والنوع المناسبين، أو أن تقفل أبوابها بسبب قرارات مفاجئة، بل ومرتجلة، كما حصل بالنسبة لصناعة الشمندر السكري، لتترك الغضب والقلق والغصّة في نفوس المزارعين، كما تترك انطباعاً لدى أصحاب الرساميل الذين ندعوهم في كل يوم إلى الاستثمار في لبنان، وفي الصناعات الزراعية بالذات، بأن هنالك انفصاماً في بلادنا بين القول والفعل، إضافة إلى أنها تترك انطباعاً لدى الصناعات الزراعية العاملة حالياً، بأن دورها لا بدّ آتٍ، على قاعدة الهلع الذي يثيره ذبح الثور الأسود لدى الثور الأبيض على النحو الذي يعرفه الجميع...

ولا شك بأن اختصار الدعم، سواءً كان بطلبٍ دوليّ، أو للحد من عجز الموازنة، كان ممكناً تحقيقه من خلال الحدّ من المسافة المزروعة أو من خلال فرض الدورة الزراعية، أو عبر أحكام التنظيم والإشراف المفروضين، قانوناً، من جانب الإدارات المختصة في وزارتي الزراعة والتعاونيات والاقتصاد والتجارة.

أما الزراعات الصناعية أو القابلة للتصنيع في لبنان، فإن إنتاجها يدخل كمكوّن رئيسي في الصناعات التالية:

أ ـ **صناعة «شيبس» البطاطا.**

ب ـ **صناعة «تجليد» البطاطا** وإعدادها إعداداً نصفياً للاستهلاك.

ج ـ **صناعة عصر الفاكهة** لتقديمها للمستهلك، مستقلة، أو مضافة بنسبة معينة إلى مدخلات سلع العصير الأخرى الجاهزة المستوردة، أو المصنّعة في الداخل انطلاقاً من مستحضرات مستوردة.

د ـ **صناعات الكرمة** (العرق ـ النبيذ ـ الخل...) وإنتاجها مطلوب في الداخل

والخارج، مع الإشارة إلى أن زراعة الكرمة تخضع إلى تعديل أساسي في الأصناف بحيث تعتمد الأصناف الحديثة الموائمة لإنتاج الخمور وذلك لدى إنشاء الكروم الجديدة، وحتى في الكروم القديمة التي يمكن تطعيمها بالأصناف الجديدة المعدة للطاولة أو المعدة للتصنيع.

هـ ـ **صناعة الشمندر السكري** التي كانت حتى هذه السنة الزراعة الصناعية الأساسية، والتي نأمل العودة إليها مع تخفيض مساحاتها، وضبط عمليات توزيع المساحات، واستلام الإنتاج وتجريمه وتحديد حلاوته، ودفع الأثمان إلخ..

و ـ **صناعة الزراعات العلفية** كالذرة والشمندر العلفي والفصّة إلخ... والتي ينبغي زيادة مساحاتها، وتأمين صناعتها وفقاً للأصول الحديثة وبالوتيرة المتفقة مع نمو القطاع الحيواني المحلي وإمكانيات التصدير وبالتالي تحديد حجم الطلب عليها.

ز ـ **صناعة التبغ** التي تخضع حتى الآن لاعتبارات اجتماعية فيما هي تتطلب تدريجياً إجراء تحسينات جذرية عليها، بعد تنظيم مساحات زرعها، وتسليمها، وتحديد أسعارها ، لتأتي متوائمة مع الأصناف المصنعة المطلوبة في الداخل وفي الخارج.

ح ـ **صناعة «الكونسروة»** وقد لعبت دوراً هاماً حتى الآن في استيعاب العديد من المزروعات الخضرية والثمرية، وتمكنت من تصنيف نفسها في رأس لائحة الصناعات الغذائية المصدرة إلى الخارج، مع الإشارة إلى أنها تواجه منذ فترة، وعلى العديد من الصعد، أزمات حادة يقتضي على الدولة الإصغاء للقيمين عليها بهدف التعرف إلى حقيقتها، والمساعدة على حلّها.

ط ـ **صناعة الدقيق والخبز**، بالإضافة إلى توجيه اهتماماتها نحو تصنيع القمح المحلي، وهو بمعظمه من النوع القاسي، الذي لا يصادف الطلب المحلي الكافي عليه في الوقت الحاضر...

ي ـ **صناعة الألبان والأجبان** وهي من الصناعات التي أخذت في الآونة الأخيرة طابعاً صناعياً ملفتاً، عبر إقامة منشأتين صناعيتين كبيرتين، وإنشاء عدد من مراكز تجميع الحليب، ما يقتضي مواكبتها ومساعدتها على مواجهة المشاكل التي تصادفها، والتي تتجاوز إمكاناتها العادية والعمل على مراقبة الحليب المسلّم وإخضاعه للشروط النوعية والبيئية والصحية...

ك ـ **إلخ**....

٢ ـ الزراعات الجديدة ذات المواصفات الملائمة للتصنيع التي يقتضي إدخالها:

إن أهم هذه الزراعات المطروحة الآن، والتي يمكن استكمال لائحتها، من خلال الأبحاث الجارية، أو التي ينبغي إجراؤها، من ضمن برامج عمل مصلحة الأبحاث الزراعية هي التالية: الزراعات الزيتية (الصويا ـ القطن ـ دوار الشمس ـ الجوبجوبا، الكولزا...) والزراعات الطبية، وجميعها من الزراعات التي يستورد السلع الصناعية الناتجة عنها، تلبية لحاجاته الغذائية والطبيّة والكسائية، أو لحاجات القطاع الحيواني...

ومع تشديدنا على ضرورة إخضاع كل منها إلى التجارب العلمية الزراعية بحيث تأتي متوائمة مع توفر شروط المزايا الإنتاجية التفاضلية، وجودتها، وتكلفتها، ... فإننا نكتفي بعرض ما لدينا من معلومات حول بعضها، مع الإشارة مجدداً إلى ضرورة تلقف الأجهزة الرسمية الفنية لها، وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية عليها، والإشراف على تعميمها والإرشاد إلى أصول زراعتها، لتساهم في حلّ المسألة الزراعية في البلاد، بدل أن تكون عبئاً جديداً يضاف إلى الأعباء الكثيرة التي شكت وتشكو منها...

٣ ـ الزراعات الطبية

(١) أهمية الزراعات الطبية على المستوى العالمي:

منذ نصف قرن كان ٨٠٪ من الطب نباتياً، و٢٠٪ منه كيماوياً، ومنذ ذلك الوقت أخذت الكفّة تميل بسرعة لصالح الأدوية الكيماوية، إلى أن أصبحت تحتل

٩٥٪ منه فيما أصبحت الأدوية النباتية تقتصر على ٥٪.

والذي يشجع على استخدام العقاقير النباتية هو الاتجاه الجديد، الذي سلكته منذ مدة الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية، وعدد كبير من دول العالم الأخرى، في العودة إلى الطبيعة ومنها التداوي بالأعشاب خصوصاً وأن للأدوية الكيماوية تأثيرات جانبية ضارة تبعث على التنبه لها ومحاذرتها في كثير من الأحيان.

أما الأدوية النباتية، فإنها توفر معالجات سليمة مع الإشارة إلى أن تأثيرها بطيء ويساعد على الوقاية من العديد من الأمراض ومعالجة الأمراض الصعبة والمزمنة منها، كالأرتروز، وقرحة المعدة، وعجز الخلايا، وحتى بعض السرطانات إلخ...

منذ سنة ١٩٨٦ اعترفت الحكومة الفرنسية بفضائل التداوي بالأعشاب بصورة رسمية، واعتبرتها علماً قائماً بذاته، وجزءاً لا يتجزأ من العلوم الطبية، بالاستناد إلى أبحاث وتجارب عديدة اكتشفت بنتيجتها فعالية العديد من الأدوية النباتيّة في معالجة العديد من الأمراض، شرط حسن اختيار النباتات، ومعرفة أثر أجزائها المختلفة، مع تحديد أوقات قطافها، وطرق زراعتها، والمناخ والتربة المناسبة لها، بالاستناد إلى الأسس العلمية الزراعية السليمة.

(٢) أهمية الزراعات الطبية على الصعيد اللبناني:

هناكَ حوالى ٧٠٠ نبتة طبية في لبنان، أحصاها الصيدلاني بيار ماليشيفو معظمها قابل للتصنيع.

من النباتات الطبية البرية في لبنان، والتي جرى التداول بها إعلامياً في الفترة الأخيرة، وأعطت نتائج ملموسة «شرش الزلوع»، الذي اكتشفه «ابن سينا»، واستعمله «جلجامش» الملك، وكان يسميه «شرش الخلود»، وقد سعى إلى الحصول عليه في جبل حرمون، حيث كان يمضي فترة من الوقت في كل سنة، فعاش بفضله عمراً مديداً، وفي بلدة «الغينة» في كسروان وجد تمثال له وهو يحارب الأسد، في إشارة إلى القوة التي أكسبه إياها «شرش الخلود» فساعده، كما يقال، على قتل حارس الأرز الخالد الذي كان اسمه «أومبابا».

وهنالك نباتات أخرى استقدمها «ماليشيف» من الخارج وزرعها في لبنان فنجحت نجاحاً عظيماً ومنها الـGinko Biloba المعروف منذ القدم، في اليابان والهند، وهو مقوٍ يجدد خلايا الجسم، ويمدّ من عمر الشرايين بإزالة الرواسب الدهنية العالقة بداخلها (Plaques dathérome)، ويقي المصابين بها من إجراء العملية الجراحية التي تتم باستبدال شرايين القلب (artères)، بأوردة الرجل (Veines) مع الإشارة إلى أنه يمكن تعزيزه بمحلول آخر من شجرة الجوز الهندي (marronier d'inde) لمعالجة الأوردة، وبصبغةٍ مستخرجة من زهر الزعرور البري المنظم لدقات القلب، ولضغط الدم، ومعالجة الأعصاب المتوترة.

أمّا عن نتائج هذه الأدوية من الوجهة الاقتصادية، فهي بالإضافة إلى التخلص من آثار الأدوية الكيماوية الجانبية المكلفة بحد ذاتها، لما تسببه من أعراض مرضية جديدة، قادرة على تخفيض فاتورة الدواء بنسبة ٣٠ ـ ٤٠٪، كما أنها تؤمن من الوجهة الزراعية والاجتماعية، وسيلة عيش إضافية لآلاف العائلات الموزعة في المناطق الريفية حيث تتواجد النباتات البريّة الطبية، وسبيلاً لامتصاص البطالة المقنّعة في القرى الجبلية، حيث عمل معظم أفراد العائلات موسمي، بما يمكن تقييمه بعشرات ملايين الدولارات.

لقد طلب العديد من الصيادلة الأوروبيين من السيد ماليشيف تزويدهم بكميات من هذه الأعشاب، وأبدى بعضهم استعداداً لتمويل تصنيعها في لبنان، ولكن ذلك كان يصطدم دائماً بلامبالاة المسؤولين، بل باختلاق العقبات الإدارية والقانونية، ومنها فيما يختص «بشرش الزلوع» حيث منعت وزارة الصحة تصدير هذا النبات للحفاظ عليه، (وهو قرار مصيب، بالرغم من أن إسرائيل كانت تنهب كميات من هذا النبات وتصدّره إلى الخارج)، ولكنها حالت أيضاً دون تصنيعه، ممّا شلّ عزم مجموعة الصيادلة الأوروبيين على شرائه، أو تصنيعه داخل لبنان، وتحويله من نبات بري مهمل إلى زراعة واسعة مجزية وواعدة جداً، في ضوء الطلب الخارجي المتزايد عليها.

٤ ـ زراعة القطن:

لقد سبق لأبناء البقاع أن جربوا هذه الزراعة خلال الخمسينيات، فكانت ناجحة جداً، إلا أن عدم توفر المنشآت الصناعية لتحويل إنتاجها، وصعوبة نقل هذا الإنتاج إلى الجمهورية العربية السورية لتصنيعه، حالاً دون نموها.

ومؤخراً، وبسبب الركود الاقتصادي في شمالي البقاع، وإزاء فشل الدولة في إيجاد الزراعات البديلة الموعودة، وعجزها عن تنظيم عملية دعم الزراعات الممكنة في المنطقة، وبخاصة التبغ والشمندر السكري، قام أحد أبنائها بمبادرة مشكورة على تجربة زراعة القطن في مساحات محدودة بادئ ذي بدء، ما لبثت أن اتسعت لتغطي خلال السنة الماضية قرابة خمسة آلاف دونماً، شارك في زراعتها حوالى خمسين مزارعاً، انتظموا في تعاونية زراعية، أمنت لهم أفضل البذور، وأحدث وسائل الري، فكانت بشهادة مشروع الأمم المتحدة لإنماء منطقة بعلبك الهرمل، وأحد المهندسين السوريين المختصين والمسؤولين عن زراعة القطن في سوريا، خطوة شبه حاسمة في تحديد هذه الزراعة، بعد أن تبين بأن إنتاج الدونم الواحد منها تراوح بين ٥٠٠ و٩٠٠ كيلوغرام تعهدت التعاونية بشرائها بما يتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ دولاراً أميركياً، مقابل تكلفة تراوحت بين ٢٥٠ و٤٠٠ دولاراً. مع الإشارة إلى أن نوعية الإنتاج (وبخاصة فيما يعود للصنفين رقم ٢ ورقم ٥) كانت قريبة جداً من نوعية القطن المصري الذي يعتبر من أفضل أنواع القطن في العالم.

والملفت أن هذه الزراعة التي لا شيء يحول دون نجاحها، بعد أن ثبت تميز جوارنا الجغرافي شمالاً وجنوباً بإنتاجها، ووجهت حتى الآن بتجاهل رسمي، ويقال أيضاً بافتعال العراقيل في وجهها، بدل تخصيصها، بأكبر قدر من الاهتمام والرعاية الإدارية البحثية.

ثالثاً: دور العنصر البشري في تأمين الملاءمة بين الإنتاج الزراعي والتصنيع:

تبقى النقاط الأخرى المتفرعة عن ملاءمة الزراعة للتصنيع، وفي طليعتها

الملاءمة بين الكمّ المنتج والطاقة التصنيعية، ودور النقابات والتعاونيات.

ومن الطبيعي أن هذين العنوانين متلازمان ومتكاملان فلا تصنيع زراعي من جهة، من دون إنتاج زراعي قابل للتصنيع في وجهيه الكمّي والنوعي، ومن جهة ثانية لا زراعة مزدهرة ونامية ومن دون مشاكل تسويقية من دون منشآت صناعية لاستيعاب إنتاجها، أو على الأقل، الفائض من هذا الإنتاج.

وحتى الآن، وإذا ما استعرضنا المنشآت الصناعية الزراعية، وحسب ما هو رائج ومتداول في لبنان، فإن العلاقة بين المنتج الزراعي، والصناعي الزراعي، هي علاقة ضبابية فوضوية، وفي غالب الأحيان تصادمية، خصوصاً في ما يتعلق بتحديد المساحات، وانطباق الإنتاج على المواصفات المطلوبة، إضافة إلى ضبط الأوزان، وتحديد نسب الإجرام، أو الحلاوة، والنوعية، وما شابه ذلك، مما يشكو منه الصناعيون والمزارعون في آن، وما تنقله وسائل الإعلام على اختلافها بإسهاب، عند مواسم تسليم الإنتاج.

لقد حان الوقت لتحديد المسؤوليات، ووضع حد للتباين في وجهات النظر بين المزارع والصناعي، وإذا كانت الدولة من خلال إداراتها المختصة قد فشلت في إزالة شكاوى الطرفين المعنيين بالتصنيع الزراعي، من خلال دورها المزدوج الإرشادي من جهة، والإداري من جهة ثانية، فإن للعمل التعاوني في هذا الإطار أهمية كبيرة في الفصل في أي نزاع يطرأ خلال عملية التسليم، باللجوء إلى التوعية المسبقة من جهة، وفي حمل الطرفين على التقيد بأحكام العقود التي تجمع بينهما، وبتأمين الحقوق لأصحابها.

إنّ دور النقابات والتعاونيات الزراعية في هذا الإطار كان حاسماً في الدول المتقدمة، ولا شيء يمنع، عندنا، من أن تقوم النقابات وبخاصة التعاونيات الزراعية بهذا الدور الهام، فتكون الجسر الحقيقي، الذي يربط الإدارة بجمهور الناس، سواء لجهة الدراسة والتخطيط أو التنفيذ، ولما يعني الصناعي والمنتج من جوامع مشتركة، تحفظ حقوق كل منهما.

ولكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه حول دور العمل التعاوني هو التالي:

هل عملت الدولة حتى الآن، على إقامة بنية تعاونية لبنانية صلبة مستمدة من المبادئ التعاونية التي رعت منذ قرن ونصف القرن، العمل التعاوني، أي منذ إنشاء تعاونية «الروشدال» الرائدة في العالم.

لا نجافي الواقع إذا أجبنا بالنفي وبقطع النظر عن واقع الإدارة التعاونية الحالي، التي تلعب دوراً معطلاً للتعاونيات، بدل أن يكون دورها مسهلاً وداعماً ومحفزاً، فإن لدينا شخصياً تجربة مارسناها على امتداد ١٥ سنة في العمل التعاوني، أسسنا خلالها قرابة ٧٥ تعاونية زراعية وصناعية في البقاع، يؤلمنا، إذا ما حاولنا وضع جردة بإنجازاتها، أن نعترف بأنها كانت سلبية بصورة شبه كاملة، ذلك أن المواطنين نظروا ولا يزالون، إلى هذا البناء الاقتصادي الكبير، باباً للوجاهة، أو للارتزاق، أو الاستفادة السهلة من بعض تقديمات الدولة للعمل التعاوني، وبمقابل ذلك كانت الدولة متفرجّة، في معظم الأحيان، فاكتفى أطرافها السياسيون بتحقيق ما أمكن تحقيقه من منافع سياسية حصروها بالأنصار والأزلام والمقربين، أو كانوا، في أحسن الأحوال، حياديين، وبعيدين كل البعد عن الدور الإنمائي الزراعي الكبير المعقود اللواء على العمل التعاوني، كما هو معروف ومألوف في الدول المتقدمة حيث اعتبرت الجمعيات التعاونية أحد أهم أركان هيئات المجتمع المدني، الذي تستفيد الدولة من خبراته، ودعمه، في مختلف مراحل سياساتها الإنمائية، بدءاً بالتخطيط، ووصولاً إلى إزالة كافة عقبات التنفيذ وتحقيق الغايات المنشودة.

إن العمل التعاوني مدعوّ إلى العودة للعب دوره الإنمائي والإيجابي، الذي لا نراه ضرورياً فقط، بل نذهب إلى أبعد من ذلك، فنؤكد حتميته الإنمائية، وبخاصة في الأوساط الزراعية، سواء لجهة التوعية، أو على المستويات الأخرى، كالادخار الريفي، وبالتالي التسليف الزراعي الموجه، أو التصنيع الزراعي، أو تأمين المستلزمات الزراعية بأفضل الأسعار، ولعصرنة الإنتاج الزراعي، وتخفيض تكلفته، وتمثيل المنتجين في كافة الميادين، تأميناً لمصالحهم وبالتعاون مع الدولة، من جهة، وقطاع التصنيع الزراعي من جهة ثانية.

ومن خلال هذا الدور، الذي ندعو معالي وزير الزراعة، إلى حمل المديرية

العامة للتعاونيات، على تبنّيه مهما واجهه في سبيل ذلك من معوقات سياسية جعلت المسؤولين عن هذه المديرية يتحصنون وراءها، على حساب العمل التعاوني برمته.

أجل... من خلال هذا الدور، نستطيع أن نصنع، وننفذ، خطة زراعية متكاملة، متفقة مع تطلعات الدولة وإمكاناتها، ومع مصالح القطاع على تناقض هذه المصالح، ومن هذه الخطة تنسيق العمل بين المزارع والمصنع، والملاءمة بين الكمّ المنتج وطاقة التصنيع، وحتى بين الإنتاج الزراعي بوجهيه الخام والمصنع، والاسواق المتاحة لهما داخل البلاد وخارجها، وبالاستناد إلى علم التسويق الحديث ومتفرعاته المعلوماتية والتكنولوجية على اعتبار أن هذا الإنتاج والصناعة المكملة له، يشكلان رافداً موحداً من روافد الناتج القومي العام، لا يجوز التخلي بعد اليوم، أي بعد ما واجه ويواجه القطاع الزراعي من عقبات، وصدمات، عن حتمية توجيه القيمين عليهما، مزارعين، وصناعيين، ليعملوا معاً بما يؤمن مصالح كليهما، بالموضوعية الكاملة التي تفرضها مصلحة البلاد العليا.

وإذا كان علينا أن نختصر موضوع هذه الجلسة حول ملاءمة الزراعة والتصنيع، فبالتنويه، بالدرجة الأولى، بما للزراعات الصناعية من دور في التنمية الزراعية، والريفية، بصورة شاملة على أن توفر كل من هذه الزراعات الكمية والنوعية والتكلفة التي تساهم في الحصول على سلع صناعية قادرة على المنافسة داخل البلاد وخارجها، وذلك يستدعي تدخل الدولة باستنفار كافة إدارتها المختصة بتشجيعها وتفعيل مؤسسات التسليف الزراعي الموجه، وإنشاء التعاونيات الزراعية، بعد إعادة النظر في تشريعاتها، وإدارتها، بما يؤهلها للعب دور الجسر الذي لا بدّ منه بين القمّة والقاعدة أي بين الدولة والقطاعين الصناعي والزراعي من جهة، وبين هذين الأخيرين من جهة أخرى، فنبلغ بذلك، ما تمنيناه، ونلحّ على بلوغه اليوم، إلا وهو زراعة وصناعة متكاملتان، قويتان، قادرتان على مواجهة المستقبل وسط أجواء من الثقة والأمان والبحبوحة.

مداخلة الدكتور سمير مدوّر

شهدت الصناعات الغذائية تطوراً مهماً منذ نهاية القرن التاسع عشر، وأصبح غذاء الإنسان هاجساً علمياً لمراكز الأبحاث الزراعية والعلوم البيولوجية. وتشعبت علوم الصناعات الغذائية لتصبح اختصاصات متنوعة ومتفرعة، تستجلب الرساميل العالمية. في أواخر التسعينيات كان مجمل قيمة الواردات في العالم العربي ١٤٩ مليار دولاراً منها ٢٣ ملياراً للغذاء المصنّع.

إنّ كمية الاستثمارات المالية الموّظفة في هذا القطاع فرضت مضاربات وتنازعات لكسب الأسواق العالمية بهدف بسط السيطرة. لتحقيق هذه الأهداف عمد الصناعي إلى البحث عن منتوجات زراعية بأسعار منخفضة وعمل المزارع على زيادة كمية الإنتاج الزراعي للدنم باستعمال جميع الوسائل العلمية المتوفرة لديه، كاستعماله الكثيف للأسمدة والمبيدات، تأصيل وتهجين أنواع جديدة من البزور والشتول تلبّي حاجات الصناعات حسب الأهداف التصنيعية المنشودة، وللوصول إلى هدفه الصناعي وطمعاً بالكسب السريع حوّل الإنسان الحيوانات آكلة الأعشاب من أبقار وأغنام إلى حيوانات آكلة اللحوم، والدجاج إلى آكلة أسماك (طحين السمك) وحلّت الهرمونات مكان النحل والحشرات المفيدة في عملية تلقيح الأزهار. وإنّ الاستعمال العشوائي للأدوية الزراعية أدّى إلى زيادة الرواسب في

المأكولات والطبيعة. مثلاً: مادة DDT المستعملة بكثافة في أوائل القرن العشرين عثر عليها في خلايا الأسماك في القطب الشمالي جميع هذه التلوثات دخلت إلى حلقات التصنيع وانتقلت إلى الإنسان.

لحماية الإنسان من هذه التلوثات وللحفاظ على صحته تأسست عام ١٩٦٢ لجنة مشتركة من منظمة الأغذية الدولية ومن المنظمة العالمية للصحة، ووضعت هذه اللجنة معايير لكمية التراسبات في المواد الغذائية كما حددت أساليب وطرق التصنيع الغذائي فارضةً قوانين جديدة تبنّتها منظمة التجارة العالمية وأصبح التبادل التجاري العالمي مشروطاً بتطبيق هذه المواصفات.

جمعت هذه المواصفات في منشورات codex alimentaires الذي حدد ٢٣٠ مواصفة من ناحية علم الصحة hygiène alimentaire، ونوعية المواد الحافظة، وكمية رواسب المبيدات، والتلوثات الكيميائية، ونوعية التعليب emballage، وطريقة فحص العيّنات، كلّ هذا الواقع فرض خلق تعاون وثيق بين صناعيي المواد الغذائية ومنتجي المواد الأولية أي المزارعين.

ولكي يتأكد الصناعي من نوعية إنتاجه ولكي لا تمنع منتوجاته من دخول الأسواق العالمية، كان من واجبه مراقبة المواد الأولية المتوفرة لديه بشكل دقيق وعلمي.

في أواخر التسعينيات أصبح الإنتاج السليم من البديهيات ولا يمكن لأيّ صناعي أن يتباهى بعد اليوم بأنّ صناعته خالية من المواد السامة لأنّ ذلك أصبح أمراً محتوماً ومخالفته تشكل خرقاً للقانون الدولي.

أمام هذا الواقع الجديد لجأ الصناعي إلى أساليب جديدة لكسب الأسواق والمستهلك وهي النوعية من ناحية الفوائد الغذائية والمذاق. وللحصول على نوعية إنتاج جيدة فرض على الصناعي أن يحدد الأصناف variété المراد تصنيعها ووقت القطاف وطريقة الحفظ وطريقة التصنيع.

بعد العام ١٩٩٤ أي منذ وضع قوانين الأنظمة الغذائية codex alimentaire انكبت الأبحاث في عالم الصناعات الغذائية على تحديد المواصفات الجديدة لنوعية الفاكهة والخضار المراد تصنيعها. انحصرت هذه الأبحاث في تطوير حواس الذوق والنكهة والفائدة الصحية، وأصبحت مواصفات النوعية هي العنصر الأساسي في عمليات التصدير والتصنيع. مثلاً: التفاحيات.

زيادة إنتاج الزراعي:

١ ـ التفاحيات:

نختصر مواصفاتها بالنقاط التالية:

١ ـ اللون	Coloration
٢ ـ الحجم	Calibre
٣ ـ الشوائب	Défaut d'aspect
٤ ـ الصلابة	Fermenté
٥ ـ استخراج العصير	Extraction de jus
٦ ـ الحوامض	Acidité
٧ ـ السكر	Sucre totaux (brix)
٨ ـ جغرافية الإنتاج	Terroir

وهذه المواصفات تحدد أسعار السلع في الأسواق العالمية. (جدول أسعار التفاح في أوروبا حسب النوعية)

جودة عالية = مواصفات

٢ ـ جغرافية الإنتاج ونوعية المنتوجات وبين أساليب الإنتاج وجودة المنتوجات.

نظراً لضيق الوقت نكتفي بمثلين.

١ ـ إنتاج الأجبان:

أثبتت الأبحاث أنّ هناك ربطاً مباشراً بين جغرافية المرعى ونوعية الحليب.

عام ١٩٩٤ وضع قطيع من الأبقار في مرعى محدد وبعد مدة نقل نفس القطيع إلى مرعى آخر فأنتج حليباً من نوعية ومذاق مختلف تماماً عن الحليب المنتج في المرعى الأول مما انعكس مباشرة على نوعية الأجبان المصنعة. علمياً نحدد هذا الفارق في نوعية الحليب إلى التنوع البيولوجي من أزهار ونباتات برية، فلكل نبتة مواصفات عطرية تظهر جلياً في صناعة الأجبان وفي جودتها. من هنا لا بدّ من وضع برنامج تعتمده الأبحاث الزراعية لدراسة نوعية الأعلاف وأساليب إنتاجها لكي تتحلى مشتقات الحليب بالجودة العالمية.

٢ ـ العلاقة بين أساليب الزراعة ونوعية الإنتاج.

البطاطا:

سواء كانت للمائدة أو للتصنيع، هناك مواصفات ثابتة يرتكز عليها الصناعي أو التاجر قبل شراء المحصول وهي: بطاطا المائدة.

البطاطا الصناعية.

وفي جميع الأحوال إنّ للتسميد أثر مباشر على نوعية البطاطا خاصةً تلك المخصصة للصناعة.

(انظر الجداول المرفقة).

من هنا النظرية القائلة أن كل فائض يصنع هي نظرية خاطئة، لأن الأصناف المخصصة للصناعات الغذائية هي مختلفة تماماً عن الأصناف المخصصة للأكل. مثل: البندورة، الفريز.

إدخال زراعات جديدة:

أصبحت المنتوجات الزراعية في لبنان تقليدية ومعظم الدول المجاورة تملك خبرات زراعية كبيرة وتستعمل المكننة الحديثة مما يساهم في خفض كلفة الإنتاج وجعل هذه السلع منافسة للسلع اللبنانية.

مزايا تفاضلية:

من هنا لا بدّ من إدخال زراعات جديدة تتأقلم مع الحيّزات الصغيرة،

زراعات تعتمد على النوعية لا على الكمية، مثلاً: الأعشاب العطرية، الطبية، الزعتر، الزعفران، ونباتات الزينة والفاكهة المخصصة للصناعة: framboise, cassis.

هذه الزراعات تتأقلم مع طبيعة وواقع لبنان المناخي وهي زراعات يتميز بها لبنان منذ القدم إلا أنها فقدت في النصف الثاني من هذا القرن مع تطور البستنة.

وأما النباتات الطبية فأصبحت مفقودة في جبالنا علماً أنّ لبنان هو موطنها الأساسي ونحن نستورد ١٥٠٠ طناً من الزعتر سنوياً وعدّة آلاف من الليترات من ماء القصعين، إنما علينا أن نعلم أن هناك أكثر من ٢٠٠ نوعاً من النعناع ولكل نوع مواصفات وأسواق وأهداف صناعية. لا بدّ من دراسة تأقلم هذه الزراعات قبل تطبيقها. إنها زراعات يمكن إعادة إنعاشها لما لها من دور على المستوى الاقتصادي في لبنان. إلا أنّ هذه الزراعات تتطلب تدريباً وإرشاداً، لأنّ تسويقها مرتبط مباشرة بجودتها وكمية المواد الفاعلة فيها على سبيل المثال جدول استخراج زيت النعناع.

كان الحرير يشكل ٦٥٪ من صادرات لبنان الزراعية والآن أصبح هذا المعدل صفراً علماً أنّ دنم الحرير المروي ينتج ما يقارب ٢٠٠٠ دولاراً أميركياً سنوياً وإنتاج الدنم غير المروي يفوق ٧٠٠ دولاراً أميركياً.

فرض على المزارع المعاصر أن يجمع بين نوعية الإنتاج وكلفته، ومعرفة الأنواع المخصصة للمائدة أو التصنيع ونوعية التوضيب. ولكل سوق مواصفاته، عليه دراسة التسويق والمضاربات الخارجية، والأصناف الجديدة من المزروعات المرغوبة في هذه الأسواق الخارجية والإلمام بأصول وطرق التصدير والمعاملات الجمركية والمصرفية. كم من أمور معقدة على عاتق رجل واحد. على المزارع أن يدير حقله كصاحب مؤسسة حديثة لا كمزارع من القرن الماضي. في البلدان

المتقدمة وحتى تلك التي تسير فعلياً على خطى التقدم، هناك تعاونيات ومؤسسات مهمتها معاونة المزارع في كلّ المراحل الإنتاجية وإرشاده إلى نوعية الإنتاج والبحث عن أسواق جديدة.

وهنا نشاطر رأي المحاضر أنّ دور العنصر البشري مهم جداً في إنجاح هذا العمل. ونحن على أبواب القرن ٢١ تطورت أساليب الإنتاج وخاصةً المكننة والمعرفة والإرشاد، لذلك لا بدّ من أن يتكتل المزارعون في تعاونيات إنتاجية. إنّ أنجح التعاونيات هي التي تنحصر في منطقة جغرافية محددة. ومن الأفضل أن تكون هذه المنطقة محدودة المساحة، لكي يسهل الاتصال بجميع المزارعين وأن ترتكز على نوعية إنتاج واحد. فلكل زراعة مواصفات علمية وتقنية ويجب استعمال مكننة محددة وتدريب خاص.

فقناعتنا أن دعم الأبحاث الزراعية هي دعم استراتيجي للزراعة في لبنان ودعم الإرشاد الزراعي هو دعم أساسي لتثقيف المزارع وتحسين نوعية الإنتاج ورفع مستواه.

للعمل التعاوني شقين:

١ ـ في الحقل:

مساندة المزارع في تحليل التربة، ونوعية التسميد، والأدوية الزراعية الواجب استعمالها، وقت القطاف، طريقة التخزين.

٢ ـ في الإدارة:

إرشاد المزارعين إلى آخر التقنيات العلمية من معاملة النبات ومواصفات العرب والتوضيب والتنسيق بين المزارع ومعامل الصناعات الغذائية للتأكد من أن المواصفات مطابقة لحاجات المعمل وبين المزارع والأسواق.

لذلك لا يمكن أن نتخيل في القرن الواحد والعشرين تعاونية زراعية من دون

جهاز علمي أو مهندس زراعي يكون صلة الوصل بين المزارعين والمراكز العلمية وبين المزارعين والأسواق.

في جميع الدول لا يمكن للتعاونيات الصغيرة أن تدخل الأسواق الخارجية لذلك لا بد لها من أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الغرف التجارية والزراعية التي هي على اتصال أكبر مع الأسواق العالمية من التعاونيات. هذا التعاون يسهّل التصدير لذلك لا بد من وضع استراتيجية مشتركة بين التعاونيات وغرف الزراعة لخلق توازن بين نوعية الإنتاج المحلي وحاجات السوق العالمية.

في الختام، إن عدم توقيع لبنان على اتفاقية ملكية التأصيل والتهجين الزراعي UPOV يحرم لبنان من آخر أنواع النباتات المؤصلة خاصة الأشجار المثمرة. ولذلك لا يمكن للمزارع اللبناني أن يحصل على أحدث الأصناف إلا بعد مدة محددة، حوالى ١٥ سنة (Domaine public). وبذلك يبقى على الدوام هذا القطاع متأخراً عن باقي الدول حوالى ١٥ سنة، مما يستوجب علينا ـ كجهات مختصة ـ مواكبة التطورات العلمية والقانونية العالمية ولنكون على نفس المسافة من العلم والتطور في جميع دول العالم لإنجاح التعاون وتوطيد الثقة بين المزارع ومعامل الصناعات الغذائية لا بد من وضع برنامج متكامل وخطة عمل شاملة ترتكز على تفعيل:

- الإرشاد الزراعي.
- دعم الأبحاث الزراعية.
- تنشيط عمل التعاونيات وغرف التجارة.

وكل هذا يبقى يتيماً إذا لم نفعل القروض الزراعية وأن ينتسب المزارع إلى صندوق الضمان الاجتماعي وهذا أكبر برهان وأفضل دليل أن الدولة تعترف بهذا القطاع.

Production mondiale

La production mondiale agricole a doublé en un siècle. Cette évolution est due:

*** La sélection variétale**

	Année	Quantité
Blé	1920	35 Q/Ha
	1990	80 Q/Ha
Maïs	1920	53 Q/Ha
	1990	+ 100 Q/Ha
Tomate Locale		70 T/Ha
Tomate Sélectionnée		150 T/Ha
Tomate Hydroponie		300 T/Ha
Pomme (variétés classiques)		25 T/Ha
Nouvelles variétés naines		60 T/Ha
Vache laitière	1920	4000 Litres/an
	1990	8500 Litres/an
Chèvre (shami)	1920	300 Litres/an
Chèvre Alpine	1990	800 Litres/an
Sélection Transgénique		????????

أهمّ المواصفات المطلوبة للفاكهة

تنحصر بالنقاط التالية :

١ ـ اللون	Coloration
٢ ـ الحجم	Calibre
٣ ـ الشوائب	Défaut d'aspect
٤ ـ الصلابة	Fermenté
٥ ـ استخراج العصير	Extraction de jus
٦ ـ الحوامض	Acidité
٧ ـ السكر	Sucre totaux (brix)
٨ ـ جغرافية الإنتاج	Terroir

إن احترام هذه المواصفات يحدد أسعار السلع في الأسواق العالمية.

Au 12 février 2001

Produit	Qualité	Marché	Conditiont.	Vol.	Prix (F)	Prix (E)
Kiwi	cat. 1	Sud-Est-Sud-ouest (E)	colis 23		26 (colis)	3,96
Kiwi(Fr.)	cat. 1	Rungis (C)	vrac	-	450	68,60
Kiwi(Fr.)	cat. 1	Rungis (C)	Plateau 30		20 (plateau)	3,05
Poire comice (Midi-Pyr.),	1,70-75	Toulouse (P)	plt 1 rang alvéolé		630	96,04
Poire passe-crassane (Sud-ouest),	1,75-80	Agen (P)	plateau 1 rang		530	80,80
Poire passe-crassane	cat. 1, cal. 70 - 75	Sud-ouest (E)	plateau 1 rang	-	450	68,60
Poire passe-crassane.	cat. 1, cal. 75 - 80	Sud-ouest (E)	plateau 1 rang	-	500	76,22
Poire conférence (Fr.).	cat. 1, cal. 65 - 70	Rungis (C)	plateau	-	650	99,09
Poire comice (Fr.)	cat. 1, cal. 75 - 80	Rungis (C)	plateau	-	670	102,14
Pomme fuji (Sud-Est)	cal. 70 +	Cavaillon (P)	-	-	310	47,26
Pomme golden (Sud-Est)	col. 4 70 - 75	Châteaurenard (P)	plateau 2 rangs	-	250	38,11
Pom. granny, (Sud-Est)	cat. 1, 70 - 75	Languedoc-Provence (E)	plateau 2 rangs		370	56,41
Pom. golden (Sud-Est)	col. 3 - 4, 1, 65 - 70	Languedoc-Provence (E)	sachet 2Kg		560	85,37
Pomme fuji (Sud-Est)	cat. I, 75 - 80	Languedoc-Provence (E)	plateau 1 rang		590	89,94
Pomme gala	cat. I, cal. 70 - 75	Angers (E)	plateau 2 rangs	-	420	64,03
Pom. chantecler (Fr)	cat. I, cal. 70 - 75	Angers (E)	plateau 2 rangs	-	450	68,60
Pom. jonagored	cat. I, cal. 75 - 80	Angers (E)	plateau 2 rangs	-	370	56,41
Pomme gala	cat. I, cal. 70 - 75	Sud-ouest (E)	plateau 2 rangs	-	410	62,50
Pom.rge améri.	cat. I, cal. 75-80	Sud-ouest (E)	plateau 2 rangs	-	400	60,98
Pomme golden	cat. I, cal. 70 - 75	Sud-ouest (E)	plateau 2 rangs	-	270	41,16
Pom. canada grise	cat.I, cal. 75 -80	Sud-ouest (E)	plateau 2 rangs	-	380	57,93
Pomme elstar	cat. I, cal. 65 - 70	Rhône-Alpes (E)	sachet 2Kg	-	560	85,37
Pomme granny	cat. I, cal. 75 - 80	Rhône-Alpes (E)	plateau 1 rang	-	460	70,13
Pomme golden	cat. I, cal. 75 - 80	Rhône-Alpes (E)	plateau 1 rang	-	400	60,98
Pom.r. canada	cat. I, cal. 80 - 85	Rhône-Alpes (E)	Plateau 1 rang	-	500	76,22
Pom. bosk. -r (Fr.)	cat. I, cal. 75 - 80	Rungis (C)	-	-	480	73,18
Pom. chantecler (Fr.)	cat. I, cal. 80 - 85	Rungis (C)	plateau	-	820	125,01
Pom. early-red-one(Fr.)	I, cal. 80 - 85	Rungis (C)	Plateau	-	600	91,47
Pom. elstar (Fr.)	cat. Im cal. 70 - 75	Rungis (C)	-	-	430	65,55
Pom. gala (Fr.)	cat. I, cal. 70 - 75	Rungis (C)	-	-	550	83,85
Pom. golden col. 2 - 3,	cat. I, 70 - 75 (Fr.)	Rungis (C)	-	-	350	53,35
Pomme granny (Fr.)	cat. I, cal. 75 - 80	Rungis (C)	-	-	580	88,42
Pom. r. canada (Fr.)	cat. I, cal. 75 - 80	Rungis (C)	-	-	450	68,60

Sauf avis contraire, les cotations fruits et légumes s'entendent aux 100Kg.
(P) = Production, (E) = Expédition, (C) = Consommation.

POMME DE TERRE

Critères de la matière première, selon le type de produit fini, pour la transformation industrielle

Produits	Calibre (mm)	Forme	Matière Sèche (%)	Sucres réducteurs (%)	Divers
Frites	> 50	oblongue à allongée	20 - 25 (21 - 23)	< 0,4 - 0,6 (< 0,25)	Absence de noircissement après cuisson
Flocons	> 35	-	20 - 25	< 0,6	Délitement facile et absence du noircissement après cuisson
Chips	35 - 60	oblongue courte à ronde	20 - 25 (23 - 25)	< 0,2 - 0,3 (<0,1)	-
Stérilisées, appertisées	< 40 et selon produits	-	17 - 21 (18 - 20)	< 0,6	Absence de noircissement après cuisson

POMME DE TERRE

Effets de la nutrition azotée, phosphatée et potassique sur quelques critères qualitatifs de la pomme de terre (d'après Gravoueille, 1987).

(+ : augmentation, : diminution, 0: sans effet, sur le critère considéré)

Critères de qualité	N	P	K	
			Dose	forme sulfate → chlorure
Proportion de tubercules commercialisables	+	0	+	
Endommagements (fractures)	variable	-	-	
Noircissement interne	variable		-	-
Teneur en matière sèche	-	0 (+)	-	-
Teneur en protéines	+		variable	
Teneur en nitrates	+	0	0	
Tenue à la cuisson	+ (variable)		+	+
Farinosité de la chair	-		-	-
Noircissement après cuisson	+ (0)	0 (-)	- (0)	
Brunissement à la friture	+		-	-
Pertes en conservation	+		-	

Quelles mesures pour quels produits?

Analyses courantes effectuées sur quelques produits

Produit	Régression de l'amidon	Fermetée Pénétrométrie	Fermetée Durométrie	Sucre	Acidité	Critères visuels et tactiles	Pimprene
Ail/Oignon						■	
Asperge						■	
Carotte		■				■	
Choux						■	
Concombre						■	
Endive						■	
Laitues						■	
Melon		■				■	
Poireau						■	
Pomme de terre primeur			■			■	
Tomate			■	■	■	■	
Abricot				■		■	
Ananas						■	
Avocat						■	
Banane				■		■	
Cerise			■	■	■	■	
Fraise			■	■	■	■	
Framboise				■		■	
Kiwi		■			■	■	
Mangue				■		■	
Orange/Clémentine/Pomelo				■	■	■	■
Pêche/Nectarine		■	■	■	■	■	■
Poire	■	■		■	■	■	■
Pomme	■	■		■	■	■	■
Prune		■	■	■	■	■	
Raisin				■	■	■	

MENTHE

Stereochemical structures of «methols»

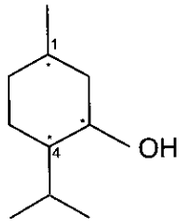

Stereochemical structures of «menthones»

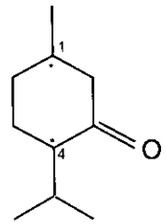

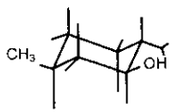

Menthol

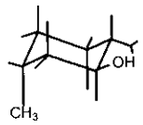

Isomenthol

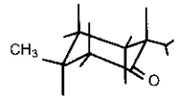

Menthoe

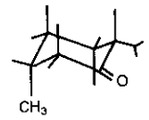

Isomenthone

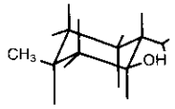

Neomenthol

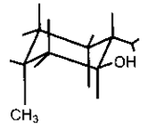

Neoisomenthol

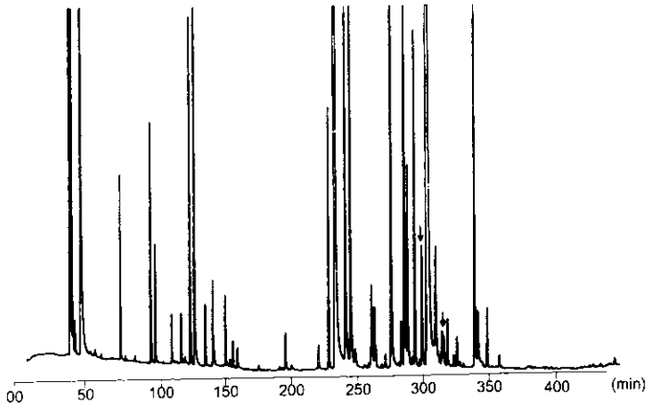

Sample Peppermint oil Pipenta

POMEE DE TERRE

Critères de la matière première, selon l'emploi culinaire, pour la consommation en l'état

Produits	Calibre (mm)	Matière sèche (%)	Sucres réducteurs (%)	Divers
Pommes vapeur, salades, pomme sautées,..	30 - 55	17 - 21 (18 - 20)		Absence de noircissement après cuisson
Frites, pommes rissolées	50 - 75	20 - 25 (20 - 22)	< 0,4 - 0,6	-
Purées, Pommes au four	40 - 75	20 - 25 (20 - 22)	-	Absence de noircissement après cuisson

MENTHE DOUCE

EVALUATION QUANTITATIVE DE 9 CLONES PRODUCTIFS EN HUILE ESSENTIELLE 1996: 1ère année de culture

clone	rendement en MS de feuilles (t/ha)	teneur en HE (ml/100g de MS de feuilles)	rendement en HE (l/ha)
Antifes 87	2,9	3,2	92
MEN 30	2,5	3,2	81
MEN 32	2,6	3,0	78
MEN 582	2,5	2,6	66
Nanah Milly	2,8	2,4	68
Scotch	1,8	2,3	41
Drome 14	2,1	1,8	38
Maroc 1	2,6	1,6	43
Milly 1	1,7	1,5	25

MS: matière sèche

المحور الثالث

الاتفاقات الدولية والتسويق

رئيس الجلسة:

معالي وزير الاقتصاد والتجارة

الدكتور باسل فليحان

كلمة رئيس الجلسة معالي وزير الاقتصاد والتجارة
الدكتور باسل فليحان

لا أريد أن يكون لي مداخلة مطولة. في موضوع الاتفاقات الدولية والتسويق، نحن نفاوض مع الاتحاد الأوروبي لفتح الأسواق والتبادل التجاري إن كان بالصناعة أو الصناعات الزراعية أو الزراعة. كما أننا نحضّر أنفسنا للدخول إلى منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى الاتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة واتفاقيات منطقة التجارة العربية والتي لها جانبها الزراعي. والملاحظ من خلال هذه المفاوضات أن العالم يتجه نحو رفع القيود الجمركية لتسهيل التجارة والتبادلات التجارية. مع أن القيود الجمركية تنخفض نلاحظ أن قيوداً من نوع آخر ترتفع. وهذه القيود تتعلق أساساً، بالمواصفات البيئية والصحية ومواصفات اليد العاملة وكيفية توظيف اليد العاملة. وهذه المواصفات تخلق تحديات من نوع جديد. نحن اليوم نفاوض الاتحاد الأوروبي لتخفيض الرسوم الجمركية على بضاعة نستوردها أما الاتحاد الأوروبي فهم يخفضون الرسوم الجمركية على بضاعة لا تذهب إليهم. وبالتالي علينا أن نحسن من نوعية إنتاجنا لكي نضمن وجود أسواق لهذه المنتجات. وعلينا أن نستعين بشهادات المواصفات حتى نستطيع أن نصدر إنتاجنا. وإذا لم نصل إلى هذا المستوى، لن نستطيع أن نستفيد من هذه الاتفاقيات.

جزء من هذا التحدي يقع على مسؤولية القطاع الخاص، والجزء الأكبر يقع

على عاتق القطاع العام، لكي يساهم في اطلاع العالم أنه لدينا مؤسسات تعطي شهادات المواصفات، وهذه المؤسسات موجودة ولكن لا تعطي شهادات. لذلك يجب تفعيل عمل هذه المؤسسات أو إنشاء هكذا مؤسسات كي نستطيع أن نوصل إنتاجاً نوعياً إلى الأسواق الدولية نحن الآن في صدد مفاوضات مكثفة مع الطرف الأوروبي إن كان لجهة التصنيع الزراعي أو تبادل الإنتاج الزراعي. ولا شك أن الكل يعلم أن أوروبا لها اهتمامها الأساسي في الموضوع الزراعي وحماية الإنتاج الزراعي. علينا أن نكون واقعيين، لأنه لن يكون بمقدورنا أن نكتسح الأسواق الأوروبية بسرعة من ناحية أخرى، يمكننا اختراق هذه الأسواق إذا أعطينا هذه الأسواق منتجات ذات نوعية في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الزراعية. لقد أردت أن أركز على موضوع المواصفات لأنه الموضوع الأساس. إننا نفاوض بمفردنا وليس كمجموعة عربية ليس لدينا القدرة لخلق مواصفات ذاتية بسبب سوقنا. لا يمكن أن نتجاهل الأوروبيين في مواصفاتنا. كان من الأفضل لو اجتمعت الدول العربية، واتفقت على مواصفات معينة، لكان وضعنا في المناقشات والمفاوضات أفضل بكثير، إن بعض الدول العربية تتعامل مع الدول الأوروبية بالتجارة والمواد الزراعية بشكل أفضل مما تتعامل مع دول شقيقة مثل لبنان بسبب الاتفاقات الموقعة بين هذه الدول (العربية والأوروبية)، وهناك نظام ويقومون بتطبيقه.

علينا أن نسرّع المفاوضات حتى يسري هذا النظام المتعدد الأطراف على الجميع ومن ناحية أخرى يمكننا أن نحصن تصديرنا من خلال تحقيق المواصفات.

دكتور مروان إسكندر

ورقة العمل: التصنيع الزراعي والاتفاقات الإقليمية والدولية

إن المطالبة بتشجيع التصنيع الزراعي مستمرة منذ أواخر الخمسينيات وقد لقيت تجاوباً على صعيد التمويل خلال الستينيات كما حاز القطاع الزراعي على خدمات فنية وإنشاءات خزّانات المياه الترابية والطرق الزراعية من قبل المشروع الأخضر.

بالمقابل، كانت هنالك ولا تزال مشاكل رئيسية هيكلية في القطاع الزراعي أهمها تشتت الملكية وعدم توافر الملكيات التي تسمح بمكننة الكثير من الأعمال، انعدام التكامل ما بين الإنتاج والتصريف، تدني نسبة الأراضي المروية، عدم توافر خدمات الإرشاد والتأهيل على مختلف الأراضي اللبنانية وندرة الموارد المالية للتوظيف في هذا القطاع الأمر الذي يدفع بالمزارعين إلى الاعتماد على تمويل من قبل بعض الموردين لقاء فوائد مرتفعة أو من قبل المرابين لقاء فوائد غير معقولة.

خلال السنوات الأخيرة برزت تطورات تزيد من مشاكل القطاع الزراعي من أهمها الاتفاقات الإقليمية ما بين لبنان وسوريا واتفاق تحرير التجارة العربية المفترض سريان مفاعيله كاملة عام ٢٠٠٨، إضافة إلى الاتفاقيات المطروحة بالنسبة للتعاون الأوروبي ـ المتوسطي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا شك أن القطاع الزراعي وهو الأضعف يتعرض لمنافسة شديدة في حال الانفتاح التلقائي للتبادل، هذا مع العلم أن الحاجات الاستيرادية الغذائية التي يحتاج إليها لبنان

باستمرار معفية من الرسوم الجمركية في حين ابتكرت وسيلة الروزنامة الزراعية لحماية مواسم معنية في فترات محددة كل سنة.

إضافة إلى المشاكل الهيكلية والتحديات التعاقدية، عانى القطاع الزراعي ولا يزال من ثلاث مشكلات تراكمت مصاعبه وفعاليته وأسهمت في تأزيم الوضع المالي للدولة والوضع الاقتصادي عموماً.

أولاً: واظبت الحكومة على دعم إنتاج الشمندر السكري والقمح والتبغ وأصبح إنتاج هذه الأصناف، وإن بكلفة غير اقتصادية، مدخلاً لتأمين السيولة لمزارعين يفرض بعضهم كميات الإنتاج وحتى أسعار الشراء على الريجي أو وزارة الاقتصاد، وقد بلغ حجم الدعم للمنتجات الثلاثة ١٢٠ مليون دولاراً عام ٢٠٠٠، وباتت المساحات المخصصة لهذه الزراعات تغطي ١٨ في المئة من المساحات القابلة للزراعة، ومن الواضح أن هكذا وضعية مضرة على الصعيد الوطني وغير قابلة للاستمرار.

ثانياً: توقف المشروع الأخضر عن تقديم خدماته التي كانت تسهم بالفعل في تنمية الزراعة وتوسيع نطاق الري وتسهيل نقل المنتجات إلى الأسواق.

ثالثاً: برنامج الإنماء الريفي الذي اعتمد منذ أكثر من ثلاث سنوات لم يحقق المنفعة المرجوة منه، وحسب رأي وزير الزراعة، وهو رجل صاحب اختصاص وقدرة تحليلية، يجب الاستعاضة عن البرنامج ببرنامج أكثر فعالية واستهدافات عقلانية وعلمية تخدم القطاع في المدى الطويل.

إن بحثنا اليوم ينطلق من استعراض واقعي للقطاع الزراعي ومن ثم تقييم الفرص المتاحة على ضوء التحديات والمعطيات الداخلية والخارجية والنجاحات والمطبات البارزة حتى اليوم.

واقع القطاع الزراعي

يتميز لبنان بتنوع تربته واعتدال مناخه، وتمثل أرضه الخصبة القابلة للزراعة

حوالى ثلث إجمالي أراضيه البالغة حوالى مليون هكتاراً يزرع منها حالياً حوالى ٢٩٦ ألف هكتاراً منها ١١٧ ألف مروية (أو عشرة في المئة فقط من مساحة لبنان) والباقي مساحات بعلية.

وعلى رغم ضيق مساحة لبنان، وفرت عوامل الموقع وفارق الارتفاع ما بين الجبال والسهول والمناخ عدة أقاليم نباتية تنتج فيها المزروعات المتنوعة من شبه استوائية (كالموز والحمضيات) ومتوسطية (زيتون، كرمة، تين) وزراعات المناطق شبه الجافة كالنجيليات والبقوليات. وتتميز الزراعة في لبنان بأنماط متفاوتة في التقنية والإنتاجية. هنالك زراعات لمساحات كبيرة مروية تقوم على ملكيات بعضها يشمل حتى الألف دونم وهذه الملكيات تشكل نسبة ضئيلة لا تتجاوز الـ ٢٠ في المئة من إجمالي المساحة المزروعة، وهنالك زراعة بعلية لا تتجاوز مساحة الحيازة فيها أحياناً عشرة أمتار وهذه تشكل حوالى ٧٥ في المئة من المساحات المزروعة وتتفاوت أنماط الزراعة أيضاً بين أساليب متطورة وتقنية متقدمة في مجالات الري والإنتاج خارج المواسم (الزراعات المحمية)، وهي محدودة المساحة، إلى زراعات تقليدية نستخدم فيها أساليب بدائية موغلة في القدم.

الأراضي الزراعية في لبنان

	١٩٦١	٢٠٠٠
الأراضي المروية	٢١٤٣٢٧	١٧٧٤٦٥
الأراضي البعلية	٤٠٧٧٥	١١٧١١٣
الأراضي المحية	-	١٩٧٦
المجموع	٢٦٦١٠٢	٢٩٦٥٥٤

أنواع الزراعات ومساحتها

نوع	نسبة من المجموع
نجيليات	٪١٥,٢٤
بقوليات	٪٢,٧٢
خضر ودرنيات	٪٤,٥
زراعات صناعية	٪٢٠,٠٤
أشجار مثمرة	٪٤,٢٧
عنب	٪١٣,٩٥
أراضي مستريحة	٪٧,٢

ويساهم الإنتاج الزراعي مع تربية الماشية بما يوازي ١٢ في المئة من الناتج المحلي القائم وتصل هذه النسبة إلى ١٥ في المئة إذا ما احتسبنا النشاطات المكملة للإنتاج الزراعي مثل عمليات التخزين والتوضيب والتبريد والتصنيع الغذائي. ومن الأسباب الرئيسية لضعف أداء القطاع الزراعي عدم التكامل بين الإنتاج والتصنيع الزراعي إذ أن معظم الإنتاج الزراعي يباع طازجاً وهذا ما يجعل أسعار المنتجات الزراعية منخفضة.

ويشكل القطاع الزراعي ركيزة الاكتساب الحياتي لعدد ملحوظ من اللبنانيين رغم كونه لا يفسح في مجال العمل إلا لـ٩,٣ في المئة من اليد العاملة اللبنانية ويستهلك من قيمة المستوردات ٦,٥ في المئة مواد أولية، وهو يواجه عقبات كبيرة في تصريف إنتاجه وفي تأمين الدخل الكافي للمزارعين إلى معوقات أساسية أهمها صغر الحيازة الزراعية، ضعف التسليف الزراعي، غياب الإرشاد الزراعي والبنية التحتية للتسويق وعدم وجود رؤية زراعية من قبل الحكومة.

بعد هذه الجولة السريعة حول القطاع الزراعي والتي هي بنظرنا أساسية نظراً

إلى الترابط بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي، سنتحدث عن التصنيع الزراعي الذي هو برأينا من المجالات الرئيسية لكي يتمكن هذا القطاع من النمو والاستمرار والمنافسة في المستقبل في ظل الاستحقاقات الاقتصادية الإقليمية والدولية وما يرتب ذلك على لبنان من إجراءات ستكون لها انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي.

التصنيع الزراعي

حسب الإحصاءات المتوافرة من وزارة الصناعة فإن قطاع المأكولات والمشروبات الروحية بالإجمال يتضمن حوالى ٤٥٠٠ مؤسسة متوسطة وصغيرة وكبيرة الحجم ٦٨ في المئة منها توظف أقل من أربعة عمال وهنالك فقط سبعة مصانع كبرى للمأكولات تستخدم أكثر من ٢٥٠ عاملاً. إن هذه المصانع مجتمعة تصنع تقريباً ٢٨ نوعاً من المأكولات وتصدر ١,٤ في المئة من مجمل الصادرات بينما تبلغ هذه النسبة ١١ في المئة في ما يختص بالمنتجات الزراعية الطازجة مما يدل على ضعف في التكامل والترابط بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الذي لا يزال متواضعاً بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي. إن هذه الصناعة تقوم على عاتق القطاع الخاص في حين أن دور المؤسسات الرسمية في هذا المجال لا يزال هامشياً من ناحية التسويق ومراقبة النوعية ووضع السياسات الملائمة كالإرشاد الزراعي وخطة تنمية القطاع إلخ.

إن هذه الصناعة تقوم على تصنيع المحاصيل الزراعية المنتجة خاصة في سهل البقاع مثل تعليب الخضار وعصير الفاكهة وإنتاج النبيذ وتصنيع الحليب وإنتاج الخبز والكعك وبعض أنواع البسكويت والشوكولا والمعكرونة.

وإليكم بعض الأرقام التي تضمنها الإحصاء الصناعي حول صناعة المأكولات والمشروبات في لبنان عام ١٩٩٨.

- من المهم الإشارة إلى أن الأفران تشكل ٤٨ في المئة من مجمل المؤسسات الصناعية في هذا القطاع.

- إن القيمة المضافة في المؤسسات التي تستخدم أقل من عشرة عمال تبلغ ٣٨ في المئة بينما تصل هذه النسبة إلى ٤٩ في المئة في المؤسسات التي تستخدم ما بين ٥٠ و١٠٠ عاملاً.
- إن قطاع المأكولات والمشروبات الروحية سجل أعلى نسبة استثمار في قطاع الصناعة، إذ زاد خمسة مرات مقارنة بعام ١٩٩٤.
- الاستثمارات الجديدة حصلت في الشركات الكبيرة التي تستخدم أكثر من ١٠٠ موظفاً. واستحوذ قطاع المشروبات وتعبئة المياه على الحصة الكبرى من الاستثمارات ومن ثم صناعة الحليب.
- على صعيد الإنتاجية، حقق التصنيع الزراعي إنتاجية عالية مقارنة بالقطاع الصناعي خصوصاً في الشركات الكبرى التي تشارك في ملكيتها مؤسسات صناعية عالمية معروفة مثل شركة إيفيان في المياه أو شركتي البيبسي والكوكاكولا في المشروبات الغازية أو امستل في المشروبات الروحية.

أما في المؤسسات الصغيرة فتم تحسين الإنتاجية من خلال زيادة الاستثمار وتحسين الإدارة والتحديث. فالقيمة المضافة والإنتاج للعامل هي أعلى بنسبة ١٠ و١١ في المئة من المعدل العام في القطاع الصناعي ككل.

النسبة	قطاع المأكولات والمشروبات	معدل القطاع الصناعي
الإنتاج العامل (دولار)	٣٨٣٢٢	٣٤٦٤٢
الإنتاج/ الموجودات	٪٩٨,٩	٪١٠١,٩
القيمة المضافة للعامل (دولار)	١٦٤٠٠	١٤٩٥٨
مجموع الرواتب	٪٣١,٥	٪٣٣,٦
معدل الراتب للعامل الواحد (دولار)	٧٤٢٩	٧٣٢٥

إن تعاظم أهمية هذا القطاع أدى في الآونة الأخيرة إلى زيادة عدد الاستثمارات فيه ودخول شركات عالمية في هذا المجال مع شركاء محليين.

في هذا الإطار، نذكر أن الاستثمارات الكبيرة حصلت في مجال صناعة النبيذ وتصنيع الحليب.

من أجل تصنيع الحليب أقيمت ثلاثة مشاريع كبرى في البقاع منها داليا بقيمة ٣٠ مليون دولاراً أميركياً والمشروع يقوم على تربية حوالى ١٧٠٠ بقرة وإنتاج ما يقارب ٣٢٠٠٠ ليتراً من الحليب الطازج يومياً.

ليبان لي (Liban Lait) مشروع برأسمال ٢٥ مليون دولاراً يقوم على تربية حوالى ستة آلاف بقرة حلوب وينتج الحليب ومشتقاته من الألبان والأجبان. وبإمكان هذا المصنع إنتاج ما يقارب ١٥٠٠٠ ليتراً في الساعة.

شركة دايري داي (Dairy Day) التي تقوم بتربية حوالى ٧٠٠ بقرة وإنتاج الحليب الطازج.

هذه المشاريع تقوم الآن بإدخال خطوط إنتاج جديدة، بالإضافة إلى الحليب الطازج المبستر يتم إنتاج اللبنة واللبن والحليب بنكهات متنوعة. إن هذه المؤسسات تعاني اليوم من المنافسة من السوق السورية وبصورة أكبر من اتجاه المستهلك اللبناني سواء أكان المستهلك فرداً، عائلة أم مطعماً إلى الاعتماد على الحليب المهيأ من البودرة المجففة ومعلوم أن الشركات العالمية تسوق للحليب المجفف عن سبيل حملات إعلانية متطورة.

بالنسبة لإنتاج النبيذ فإن الشركات اللبنانية قد حققت شهرة عالمية واسعة في هذا المجال ووصلت صادراتها إلى أوروبا وأميركا وأوستراليا. هذا النجاح دفع المصانع القائمة إلى زيادة استثماراتها ودخول مستثمرين جدد في هذا المجال، كما أن الاستثمارات التي تحققت في الشركات المعروفة خلال السنوات الأخيرة برهنت على اجتذاب التصنيع الزراعي لرأس المال إذا كان السوق متوافر للمنتوج.

إن النبيذ اللبناني يتذوقه حوالى ١٩ في المئة من المستهلكين أو ما يقارب الـ

٧٣٤ ألف شخص يستهلكون ٤,٤ مليون زجاجة في السنة أي نحو ١/ ١٥ من معدل استهلاك الفرنسيين.

أما إنتاج النبيذ فيقدر بحوالى أربعة ملايين زجاجة في السنة الأخيرة، وقد ارتفعت الكمية بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٦ وبنسبة وصلت إلى حدود ١٥ في المئة سنوياً نتيجة تحقيق استثمارات جديدة ورفع القدرة الإنتاجية للمصانع العاملة.

إن لبنان يصدر حوالى ٣٥ في المئة من إنتاجه المحلي سنوياً وارداته من النبيذ الأجنبي أصبحت تقل سنوياً نتيجة زيادة الرسوم الجمركية، إلا أن انخفاض هذه الرسوم في الآونة الأخيرة سيزيد ولو بشكل طفيف من الاستيراد.

إن أهم منتجي النبيذ يتمركزون في سهل البقاع وهم كسارا، كفريا، ومسايا ووردة. أما شاتو موزار فينتج في منطقة غزير حيث يصنع ويحفظ في كهوف خاصة أنجزت منذ أكثر من مئة سنة. أما العنب فيتوافر من سهل البقاع بصورة رئيسية.

في دراسة قام بها المركز الفرنسي للتجارة الخارجية احتلت كسارة المركز الأول في السوق اللبناني تلتها كفريا ومن ثم شاتو موزار ونكد وغيرهم.

نتائج الدراسة

النوع	حصة السوق
كسارة	٪٣٨
كفريا	٪٣٢
شاتو موزار، نكد والبقية	٪٣٠

إن الطلب على النبيذ اللبناني هو في ازدياد مستمر وذلك نتيجة للتحسن الكبير في نوعية النبيذ وبالتالي قدرته على منافسة النبيذ الأجنبي وخاصة الفرنسية منه من حيث النوعية والسعر. فالنبيذ المستورد لا يشكل سوى ١٤ في المئة حالياً من الاستهلاك المحلي.

المعوقات التي تواجه قطاع التصنيع الزراعي

إن أبرز المعوقات التي تؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج الزراعي والتي بدورها تستعمل للتصنيع الزراعي هي التالية:

- الملكيات الصغيرة التي تشكل عائقاً أمام استخدام كفؤ للري والمكننة مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي، كما يزيد من حدة هذه المشكلة غياب خدمات الإرشاد الزراعي وضعف أداء التعاونيات الزراعية ومحدودية صلاحياتها وعدم ارتباطها بوزارة الزراعة.
- غياب التسليف الزراعي والصناعي، هذا الأمر يؤدي بالمزارعين إلى الاعتماد على الشركات التي تتعاطى بيع وتسويق المستلزمات الزراعية وفق قروض مرتفعة الفوائد. فغياب التسليف الزراعي يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي اللبناني.
- تدني كفاءة إدارة واستعمال الأراضي والمياه.
- عدم استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة.
- ارتفاع كلفة اليد العاملة.

أما المعوقات التي ترفع من كلفة الإنتاج الصناعي الزراعي مقارنة بالبلدان المجاورة فهي:

- ارتفاع كلفة الطاقة من كهرباء وفيول أويل وغيرها.
- ارتفاع كلفة اليد العاملة مقارنة بسوريا والأردن والعراق.
- ارتفاع كلفة التفريغ والتحميل في مرفأ بيروت.
- ارتفاع كلفة الضمان الاجتماعي مقارنة بالبلدان المجاورة بالرغم من التخفيضات التي طرأت عليها أخيراً، فهي في الأردن تبلغ ١٨ في المئة وفي سوريا ١٢ في المئة.

إضافة إلى هذه المعوقات التي ترفع كلفة الإنتاج والتصنيع الزراعي نلحظ

أيضاً عدم توفر التنسيق بين حاجات الأسواق والصناعات الغذائية كماً ونوعاً مما يؤدي إلى العشوائية في الإنتاج الزراعي واضطراباً في تأمين الحاجات بشكل متواز ومدروس.

أمام هذا الواقع نرى أن ما يحفز هذا القطاع على النمو والاستمرار هو الآتي:

- وضع إطار قانوني تشرف على تطبيقه وزارة الزراعة لإقامة شركة بين الصناعات الغذائية والمزارعين، يقدم بموجبها المزارعون إلى قطاع الصناعات الغذائية مواد أولية مطابقة للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين لقاء أسعار إنتاجية تحدد مسبقاً مع أصحاب الصناعات الغذائية الذين يلتزمون بها عند التسليم، على أن يتعاون الطرفان في تنويع الزراعات التي تحتاجها فعلاً تلك الصناعات وعلى أن يتكيف المزارعون الراغبون مع طروحات أصحاب الصناعات الغذائية.

ويرافق ذلك اهتمام بالإرشاد الزراعي في المناطق التي يتجاور فيها المزارعون والصناعات الغذائية، إذ أن من المشاكل المتكررة في الزراعة رفض المصانع للإنتاج الزراعي بحجة أنه لا يتناسب مع المواصفات المطلوبة ومرد ذلك إلى سوء إرشاد المزارعين أو قلتهم. وتنصح المنظمة العالمية للزراعة (فاو) بأن يكون عدد المرشدين الزراعيين بمعدل مرشد واحد لكل ٥٠٠ عائلة زراعية.

- متابعة التوسع في إنشاء مراكز تجميع الحليب وتصنيعه لتستقطب إنتاج المزارعين الطازج وتجميعه ثم توزيعه على المصانع على أن تكون هذه المراكز مجهزة بالمختبرات الضرورية لتتمكن من فحص الحليب ومعرفة المغشوش منه وتلعب هذه المراكز دور الوسيط بين مربي الماشية الحلوب وسوق تصريفها.

- العمل مع الدولة على خفض كلفة الإنتاج الزراعي والصناعي وبالأخص كلفة الطاقة والبنية التحتية الزراعية والتشدد في مراقبة النوعية والتوسع بإعطاء المصارف ضمانات جزئية من الدولة لتزيد من حجم تسليفاتها لهذه الصناعة

وإيجاد قنوات مناسبة للتمويل الصناعي المتوسط والطويل الأمد بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية. لا بد من الإشارة إلى أن التسهيلات المالية الممنوحة حالياً بضمانة الدولة تشكل بداية جيدة إلا أنها بحاجة إلى زيادة في نسبتها وتسهيل إجراءات الحصول عليها.

- التكامل مع سوريا لتستطيع هذه الصناعة مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في ظل المعطيات الاقتصادية، الإقليمية والدولية.

إن السبيل الأنجح للمنافسة في ظل المعوقات التي تحدثنا عنها سابقاً والتي تؤدي كلها إلى رفع كلفة الإنتاج المحلي وإغراق السوق الداخلية بمنتجات غذائية بأسعار مخفضة هو إيجاد نوع من الشراكة بين اللبنانيين والسوريين في هذا المجال. فسوريا سوق كبيرة عدد سكانها ١٧ مليون نسمة ونسبة نمو السكان فيها تعتبر الأعلى في العالم إذ تبلغ ٣ في المئة سنوياً. ومع الانفتاح الأخير الذي أقره النظام السوري كسبيل لتنشيط اقتصاد البلد، هناك فرصة أكيدة للمستثمرين للاستفادة من إمكانات التكامل بين الإنتاج والتصنيع، وهكذا استثمارات يتأتى عنها مردود اقتصادي للبلدين على السواء ومنها بصورة خاصة الصناعات الغذائية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي كقيمة مضافة رئيسية.

إن كلفة الإنتاج الزراعي في سوريا متدنية مقارنة بما هي عليه في لبنان بسبب وفرة الأراضي واليد العاملة الرخيصة والبنية التحتية الزراعية المتقدمة ودعم الحكومة في مجالات شتى. كما أن التصنيع بسبب رخص كلفة الطاقة والأرض واليد العاملة ودعم الدولة والمستويات المنخفضة لمعدلات الضمان الاجتماعي يجعل من هذه الصناعة صناعة تنافسية يستطيع أن يستفيد منها اللبنانيون بصورة خاصة من خلال الكلفة المنخفضة للإنتاج الزراعي والتصنيع في سوريا وبنفس الوقت يستفيدون من ميزة لبنان التفاضلية في ما يخص مجالات الإدارة والتصميم والتوزيع والتسويق.

إن التكامل الإنتاجي التصنيعي يمكن الصناعة الزراعية من أن تنافس على صعيد إقليمي وعالمي وأن تستفيد من أسواق كبيرة وجديدة طالما كانت مقفلة أمام

المنتجات الغذائية اللبنانية والسورية. وكذلك التكامل يلغي الحاجة لعمليات التهريب والإغراق التي يعاني منها هذا القطاع كغيره من القطاعات.

هذا التوجه أصبح اليوم أكثر عملانية في ظل الانفتاح الجديد في سوريا وفي ضوء الاتفاقات التي ترعى شؤون الاستثمار بين البلدين. كما أن دخول اتفاقية السوق العربية الحرة موضع التنفيذ يعطي بعداً آخر أكثر عمقاً لهذا التوجه.

إن الدول الأوروبية تؤمن حمايات جمركية ودعم كبير لمنتجاتها الزراعية والمكملة لها، الأمر الذي يشكل حاجزاً أمام دخول المنتجات الزراعية والمصنعة إلى السوق الأوروبية، وإذا ما دخلت فبشروط قاسية جداً. هذا ما حصل لبعض المنتجات الغذائية والنبيذ اللبناني.

لبنان وعلى ضوء هذا الواقع يستطيع معاملة المنتجات الغذائية الأوروبية بالمثل وفرض رسوم جمركية عليها بالنسب ذاتها لحماية هذه الصناعة، على أن يصار إلى تخفيضها من قبل الأفرقاء المعنيين من ضمن اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، وبذلك تكون هذه الصناعة قد تمتعت بفترة حماية تساعدها على التقاط أنفاسها.

الخلاصة

إن القطاع الزراعي في لبنان يحتاج إلى برنامج عقلاني يرتكز على المشورة الفنية والإدارة الكفؤة والتكامل المتوازن مع سوريا، ومستقبل الزراعة لا يتأمن خلال فترة زمنية قصيرة، كما أن الاتفاقات الإقليمية والدولية تفرض عقلنة وترشيد هذا القطاع، وفي حال تطور السياسات والممارسات على النحو المنشود، لن تكون الزراعة قطاعاً كبير الأهمية علماً بأن مجالات التحسين الجذري متوافرة، ربما هنالك مثلين مفيدين:

١ ـ إسرائيل التي كانت في الستينيات والسبعينيات تعتمد على صادرات الحمضيات تحولت عن هذه الزراعة بسبب حاجتها الملحة للمياه لأغراض أكثر

إنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد طورت زراعة الأزهار بحيث أصبحت تصدر سنوياً ما يوازي ٤٠٠ مليون دولاراً من الأزهار وهذا الرقم يضاهي جميع صادرات لبنان الزراعية.

٢ ـ اليونان طورت نشاط تربية الأسماك منذ عام ١٩٨٢ وأصبحت أكبر بلد منتج للأسماك في أوروبا الغربية بحيث بلغ الإنتاج الكلي ٦٥ إلف طن عام ٢٠٠٠ صدر منها ٦٠ ألف طن مقابل دخل وازى ٣٥٠ مليون دولاراً. لا شك أن لبنان قادر على إنتاج الأزهار وعلى تربية الأسماك وعلى غرس ورعاية أشجار الأفوكاتو والمانجا وتحقيق صادرات مربحة للمزارعين، لكن النفسية السائدة التي تتكل على الدعم المضر غير مفيدة وغير معاصرة.

مداخلة الدكتور كمال شحادة

عنوان المؤتمر هو الإنماء في البقاع ـ واقع وآفاق. يمكن للزراعة أن تكون جزءاً من الإنماء في البقاع ولكن يمكن أن تكون هناك قطاعات أخرى وسياسات أخرى تؤدي إلى إنماء البقاع. منذ ٣ أو ٤ سنوات دُعيت لأتكلم عن الموضوع نفسه. ولكن للأسف، منذ ذلك الحين نلاحظ أن المشكلة هي ذاتها ولم تتغير والحلول المطروحة هي أيضاً ذاتها ولم تتغير. وإمكانية تطبيق هذه الحلول وكلها مدروسة، تزداد صعوبة، وكلفة تطبيق الحلول تزداد أكثر فأكثر. بنظري المشكلة الأساسية هي بنيوية تتعلق بالملكية. اليوم مهما دعمت الدولة ووفرت الإرشاد، طالما أن الملكية هي صغيرة، وحجم الرقعة الزراعية صغيرة، لا يمكن استخدام التقنيات الزراعية الحديثة والخبرات والمكننة على نطاق واسع. منذ ٣٠ سنة كان من السهل إرشاد المزارع لأن عدد المزارعين كان قليلاً، ولكن الآن نشهد توزيعاً للملكية أكثر فأكثر. بنظري أن هذا يصعّب أي حل سياسي موجه لدعم التصنيع الزراعي. إني موافق على ما ورد في ورقة الدكتور مروان إسكند ولكني أود أن أضيف جزءاً يتعلق بتشخيص مشكلة الزراعة. هناك دورٌ للوسطاء، أي الوسيط بين المزارع والشركة التي تبيع البذور والمواد الزراعية والوسيط بين المزارع والمستهلك، أي هناك ضمن حلقة الإنتاج الزراعي من بدايتها إلى نهايتها، أي بوصول الإنتاج إلى المستهلك، نلاحظ أن هذه الوساطة تزيد من كلفة الإنتاج،

وهذه المشكلة هي مشكلة أساسية لها علاقة بتراثنا ورغم ذلك فقد لعب الوسطاء دوراً أساسياً وهاماً وساهموا في متابعة واستمرار الزراعة. وباستطاعة الدولة أن تقرب المسافة بين المزارع والمستهلك بشكل يكون هناك تجاوباً أكثر، وخاصة في هذا العصر حيث أن المعلوماتية وزيادة عدد المثقفين وإمكانية الحصول على المعلومات أصبحت متوفرة لتقصير هذه المسافة. إن مشكلة الإنتاج الزراعي مثل مشكلة الصناعة اللبنانية. هناك في العالم والدول العربية مواصفات يجب اتباعها من أجل التصدير إليها. إن الإنتاج الزراعي والصناعي لا يتوافق مع المواصفات المطلوبة في الخارج وبعض الأحيان لا يتناسب مع ما يطلبه السوق المحلي. هناك بعض المنتجات المستوردة تنافس المنتجات المحلية. على سبيل المثال، التفاح المستورد من أميركا ينافس المنتج المحلي لأن السوق يختار السلعة الأفضل.

مما يزيد «الطين بلة» أننا لا نستطيع الحديث عن الزراعة أو التصنيع الزراعي بدون درس الحلقة المتكاملة. فمثلاً لدراسة القدرة التنافسية لمصنع أو شركة يجب دراسة الحلقة المتكاملة التي تساعد على الإنتاج وكل ماله علاقة بالإنتاج. اليوم في الزراعة والصناعة هناك الأرض والري والتغليف والتوضيب والقطاف والتسويق، وهذه كلها تدخل في هذه العملية (الحلقة المتكاملة).

لقد وصلتُ لقناعة أن لا حلول لبعض المشاكل وأن هناك مشاكل مستعصية لا حلول لها مثل بعض الأراضي التي لا دواء لها. الاتفاقات الدولية ستفتح فرصة للبنان والمنتجين الصناعيين والزراعيين إذا استطاعوا أن يتأقلموا مع المواصفات وأكثر إلى ما يطلبه السوق الخارجي.

لا يكفي أن نفكر فقط في السوق المحلي وما يطلبه، على المزارع أن يعرف ما ينتج وكيف يصدر هذا المنتج.

النقطة الأخيرة المتعلقة بالاتفاقات الدولية، نلاحظ أنه إذا كان الإنتاج الزراعي السوري متوفراً بكثافة، يمكن للبنان أن يعتمد على التصنيع الزراعي. يمكن أن نشتري المحصول الزراعي من سوريا، ونصنعه في لبنان ونصدره إلى الخارج وهذا

لا يعني أن الزراعة في سهل البقاع ستتوقف ولكن أن طبيعة الزراعة في البقاع بعد خمس سنوات ستتغير.

وهنا يمكن أن نقدم اقتراحاً رغم أن ليس له شعبية ولكنه يشكل جزءاً من الحل: سوليدير البقاع، بمعنى إيجاد آلية تحفظ حق المزارعين اللبنانيين. الفكرة الأساسية كحل هي إعطاء حوافز لتجميع الملكية من أجل المزيد من التعاون بين المزارعين. الحل البديل هو تأميم الأراضي على غرار ما حصل في بعض الدول العربية، وهذا بحد ذاته لا يشكل حلاً.

مداخلة للوزير الدكتور باسل فليحان

وهنا كانت لمعالي الوزير فليحان مداخلة شدد فيها على دور التعاونيات كبديل على الاقتراحات المقدمة من د. شحادة في ما يتعلق بـ: سوليدير البقاع أو تأميم الأراضي. وركز على دور الزراعة في التنيمة والإنماء المتوازن والمحافظة على البيئة.

لدي اعتراضات على آلية الدعم الحالية للمزروعات. أنا لست مع دعم الأصناف بل مع دعم المزارع. هناك إمكانية أساسية لتطور هذا القطاع ونموه وليس بالشكل التشاؤمي الذي طرح. كما أيَّد معالي الوزير ما ورد في ورقة الدكتور إسكندر فيما يتعلق بالثروة المائية والحفاظ عليها وسبل استخدامها.

التوصيات

١ ـ وضع آلية تجمع بين أصحاب الصناعات الغذائية والمزارعين بمشاركة المجلس الاقتصادي الاجتماعي وذلك بإشراف ورعاية الدولة.

٢ ـ قيام المؤسسات الرسمية بدورها في مراقبة نوعية الإنتاج الزراعي ـ الصناعي المحلي وملاءمته مع متطلبات الأسواق المحلية والخارجية.

٣ ـ وضع سياسة جمركية تساهم بتعزيز قطاع التصنيع الزراعي المحلي ومعاملة السلع المستوردة بمثل ما تعامل به المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

٤ ـ تطبيق الرزنامة الزراعية بحيث تتلاءم مع الاتفاقات الدولية.

٥ ـ اعتماد سياسة الدعم المالي للمزارعين والصناعيين وذلك عبر التسليف بقروض ميسرة وبفوائد معتدلة.

٦ ـ دعم الأبحاث الزراعية، ومساعدة الجمعيات والتعاونيات والهيئات الأهلية بهدف الإرشاد الزراعي المتعاقب إضافة إلى نقل التقنيات الحديثة لتطوير وإيجاد الأصناف الزراعية القابلة للتصنيع والتصدير والتي تتأقلم مع الواقع الجيولوجي في لبنان مثل: النباتات الطبية والعطرية... والقادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

٧ ـ استكمال مشروع إصلاح الأراضي في المشروع الأخضر.

٨ ـ تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية في قطاع الصناعات الزراعية.

٩ ـ دعم سياسة التكامل بين لبنان وسوريا في قطاع التصنيع الزراعي.

١٠ ـ الطلب من الحكومة العمل على تأمين أسواق خارجية لتسويق وتصدير الإنتاج.

١١ ـ الطلب من الدولة استكمال سياستها في ما يتعلق بقوانين الضم والفرز للأراضي الزراعية على كامل الأراضي اللبنانية بهدف خفض كلفة الإنتاج.

١٢ ـ وضع قانون مزارعة يهدف إلى تخفيض كلفة الإنتاج.

١٣ ـ إنشاء جهاز متخصص في الشؤون الاقتصادية والتسويقية والتجارية، يساعد على توجيه وتصريف الإنتاج الزراعي المصنع.

١٤ ـ الطلب من الدولة إقامة بنية نقابية وتعاونية زراعية صلبة، وذلك لربط الإدارة بالمزارع والمصنع تخطيطاً وتنفيذاً.

١٥ ـ ضرورة تطبيق المقاييس والمواصفات لتحسين نوعية المنتوجات طبقاً للمواصفات الدولية المعتمدة.

١٦ ـ أن تعمد الدولة إلى وضع خطة وطنية لاستعمال المياه وحفظها وتنقيتها وترشيد استخدامها بما يعزز القطاعين الزراعي والسياحي.

١٧ ـ ضرورة مشاركة المعنيين في القطاعين الزراعي والصناعي من مؤسسات وتعاونيات ونقابات بوضع أطر الاتفاقات مع سائر الدول.

١٨ ـ إلغاء حصرية استيراد المواد التي تستعمل في الزراعة والتصنيع الزراعي.

١٩ ـ الحفاظ على سياسة دعم زراعة القمح.

اللجنة المنظمة

رئيس المؤتمر : د. صلاح الدين عيسى

مقرر اللجنة التنظيمية : د. رائد عز الدين

منسق الجلسة الأولى : م. منيرة الجزار

منسق الجلسة الثانية : السيدة غادة بيطار الجاروش

منسق الجلسة الثالثة : د. يحيى حمود

الأعضاء : د. محمد صميلي

د. أحمد الجمال

د. إحسان أيوب

م. عبد الغني عراجي

م. أسامة الحشيمي

م. سعد الجاروش

م. محمد دياب

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

المحتويات

الإنماء في البقاع: واقع وآفاق التصنيع الزراعي ٥
كلمة عريف المؤتمرالدكتور يحيى حمود ١٣
كلمة رئيس المؤتمرالدكتور صلاح الدين عيسى ١٥
التقديم لكلمة رئيس الجمعية ١٩
كلمة رئيس الجمعية الدكتور بلال حمد ٢١
التقديم لكلمة وزير الزراعة ٢٣
كلمة وزير الزراعة الدكتور علي عبد اللّه ممثلاً راعي المؤتمر
دولة الرئيس رفيق الحريري ٢٥

المحور الأول

دور التصنيع الزراعي في التنمية

كلمة رئيس الجلسة الأولى معالي وزير الزراعة الدكتور علي عبد اللّه ٣١
ورقة العمل: دكتور حسين ديب ٣٣
مداخلة المهندس عاطف إدريس ٤٧

المحور الثاني

ملاءمة الزراعات للتصنيع

كلمة رئيس الجلسة الثانية سعادة النائب الدكتور حسين الحاج حسن ٥٣
ورقة العمل: دكتور نبيه غانم ٥٥
مداخلة الدكتور سمير مدوّر ٧١

المحور الثالث

الإتفاقات الدولية والتسويق

كلمة رئيس الجلسة الثالثة معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور باسل فليحان ٨٧

ورقة العمل: دكتور مروان إسكندر ٨٩

مداخلة الدكتور كمال شحادة ١٠٣

التوصيات ١٠٧

اللجنة المنظمة ١٠٩